

افــتراق الأمــة

أسبابــه سبــل علاجــه

عند الإمام الشاطبي المتوفى ٧٩٠هـ

إعداد الدكتور:

مسعد عبد السلام عبد الخالق

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بالقاهرة- جامعة الأزهر الشريف

البريد الإلكتروني: mosaadabdelsalam.4@azhar.edu.eg






مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية


مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية


بسم الله الرحمن الرحيم




مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية

الملخـــص

كـان لافتـراق الأمـة الأثـر البـالغ فيمـا أصـابها منـذ خـروج الخـوارج وتشـيع الشـيعة إلـى الآن، وقـد اسـتلفت ذلـك أنظـار الصـادقين مـن علمـاء الإسـلام ومصـلحيهم فحـاولوا جاهـدين معالجـة تلـك القضـية وتقـديم الحلـول لهـا، كـل بمـا يـراه مناسبًا، ومـن العلمـاء المصـلحين الـذين كـان لهـم حـظ وافـر في تلـك القضـية الإمـام أبـو إسـحاق الشـاطبي المتـوفى سـنة ٧٩٠هـ، فقـد تنـاول قضـية افتـراق الأمـة في ثنايـا كتبـه، محـاولاً بحـث مسـائل مهمـة تتصـل بحـديث افتـراق الأمـة الثابـت عـن رسـول الله ﷺ، وذاكـرًا أسـباب الافتـراق، وراسـمًا لمـنهج يمكـن أن يعتبـر مـن منـاهج الإصـلاح ومحاولـة جمـع الشـمل وتوحيـد الصــف.ولقد تتبعـت مـا كتـب الشـاطبي في قضـية افتـراق الأمـة، وحاولـت تقسـيمه وتهذيبـه في هـذا البحـث الـذي أسـميه: (افتـراق الأمـة: أسـبابه، سـبل علاجـه عنـد الإمـام الشـاطبي المتـوفى ٧٩٠هـ، والـذي أهـدف إليـه مـن هـذا البحـث أمـران: الأول: محاولـة إبـراز جهـود الإمـام الشـاطبي في قضـية افتـراق الأمـة. والثـاني: تقـديم نمـوذج إصـلاحي يمكـن أن نسـتفيد منـه الآن في محـاولات جمـع الشـمل وتوحيـد الصـف المسـلم. وقـد جـاء البحـث في مقدمـة وأربعـة مباحـث وخاتمـة:أما المقدمـة: فـذكرت فيهـا بعـد الحمـد لله والصـلاة والسـلام علـى رسـوله ﷺ أهميـة الموضـوع وأسـباب اختيـاري لـه، وخطـة البحث.وأمـا المبحـث الأول: فعنوانـه: التعريـف بالإمـام الشـاطبي.وأما المبحـث الثـاني: فعنوانـه: مسـائل مهمـة في حـديث افتـراق الأمـة.وأما المبحـث الثالـث: فعنوانـه: أسـباب افتـراق الأمـة عنـد الإمـام الشـاطبي. وأمـا المبحـث الرابـع: فعنوانـه: سـبل عـلاج افتـراق الأمـة عنـد الإمـام الشـاطبي. وأمـا الخاتمـة: فـذكرت فيهـا بعـد الحمـد لله والصـلاة والسـلام على رسوله صلى الله عليه وسلم أهم نتائج البحث وفهارسه العلمية.



الكلمات الدلالية: الشاطبي – افترق – الخوارج – الشيعة – الإصلاح – وحدة – الإسلام.

Disintegration of the Nation: The Causes and Ways of Treatment as Prescribed by *Imam* Al-Shatibi who died in 790 A.H.

By: Mossad Abdel-Salam Abdel- Khalek
Assistant Professor of Philosophy and Doctrine
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo
Azhar University
E.MAIL: **mosaadabdelsalam.4@azhar.edu.eg**



Abstract

The disintegration of the nation had its consequences along history starting from the *Kharijites* (dissenters) with their dissent, the *Shiites* who followed the doctrine of *Shiism* and up till now. Such bright topic has attracted the attention of the faithful Muslim scholars and their reformers who worked hard to tackle this issue and provide suitable solutions. One of those reformers who paid great attention to this issue was Imam Abu Issac Al-Shatibi wo died in 790 A.H. He handled this issue in his books trying to research certain issues related to the topic of the disintegration of the nation as stated by the Prophet. Imam Al-Shatibi refered to the causes of this disintegration and paved the way for what could be seen as a reform approach hoping to achieve reunion and unity of the believers. The researcher has researched into the books of Al-Shatibi which handled the disintegration of the nation and specified the causes and ways of treatment as prescribed by Al-Shatibi. In addition, the research has specified two goals to accomplish; shedding light upon the efforts of Al-Shatibi on issue of the disintegration of the nation, and introducing a remedial model that could be utilized at present so as to achieve unity and reunion. The research is divided into an introduction, four chapters and a conclusion. The introduction draws attention to the importance of the topic, reasons for selecting it and the research plan. The first chapter introduces a short biography about Al-Shatibi whereas the second chapter displays important issues about the disintegration of the nation. The third chapter handles the causes of disintegration while the fourth chapter introduces ways of treatment as prescribed by Imam Al-Shatibi. Finally, the conclusion sums up the findings of the research and there is the list of references.

Key words: disintegration, nation, reunion, goals, Shiism, Shiite, scholars. Islam

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.



وبعد

فقد كان لافتراق الأمة الأثر البالغ فيما أصابها منذ خروج الخوارج وتشيع الشيعة إلى الآن، وقد استلفت ذلك أنظار الصادقين من علماء الإسلام ومصلحيهم فحاولوا جاهدين معالجة تلك القضية وتقديم الحلول لها، كل بما يراه مناسبًا، ومن العلماء المصلحين الذين كان لهم حظ وافر في تلك القضية الإمام أبو إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ، فقد تناول قضية افتراق الأمة في ثنايا كتبه، محاولاً بحث مسائل مهمة تتصل بحديث افتراق الأمة الثابت عن رسول الله ﷺ، وذاكرًا أسباب الافتراق، وراسمًا لمنهج يمكن أن يعتبر من مناهج الإصلاح ومحاولة جمع الشمل وتوحيد الصف.

ولقد تتبعت ما كتب الشاطبي في قضية افتراق الأمة، وحاولت تقسيمه وتهذيبه في هذا البحث الذي أسميه: (افتراق الأمة: أسبابه، سبل علاجه عند الإمام الشاطبي المتوفى ٧٩٠هـ، والذي أهدف إليه من هذا البحث أمران:

الأول: محاولة إبراز جهود الإمام الشاطبي في قضية افتراق الأمة.

والثاني: تقديم نموذج إصلاحي يمكن أن نستفيد منه الآن في محاولات جمع الشمل وتوحيد الصف المسلم.

وقد جاء البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة:

أما المقدمة: فذكرت فيها بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ﷺ أهمية الموضوع وأسباب اختياري له، وخطة البحث.

وأما المبحث الأول: فعنوانه: التعريف بالإمام الشاطبي.

وأما المبحث الثاني: فعنوانه: مسائل مهمة في حديث افتراق الأمة.

وأما المبحث الثالث: فعنوانه: أسباب افتراق الأمة عند الإمام الشاطبي.

وأما المبحث الرابع: فعنوانه: سبل علاج افتراق الأمة عند الإمام الشاطبي.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ﷺ أهم نتائج البحث وفهارسه العلمية.

والله أرجو أن يجعل هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم وأن يفيد كاتبه وقارئه في الدارين، وأن يكتب له المساهمة في توحيد كلمة المسلمين، ونزع فتيل الخلاف بينهم؛ إنه خير مسئول وبالإجابة جدير.



كتبه

د/ مسعد عبد السلام عبد الخالق



المبحث الأول:

التعريف بالإمام الشاطبي.

المبحث الثاني:

مسائل مهمة في حديث افتراق الأمة.

المبحث الثالث:

أسباب الافتراق عند الإمام الشاطبي.

المبحث الرابع:

سبل علاج افتراق الأمة عند الإمام الشاطبي.



المبحث الأول

التعريف بالإمام الشاطبي

لم يأت منتصف القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) حتى كانت ولايات الأندلس الشرقية والوسطى كلها قد سقطت في أيدي إسبانيا النصرانية ولم يبق من تراث الدولة الإسلامية بالأندلس سوى بضع ولايات صغيرة في طرف إسبانيا الجنوبي، وكان أعظم تلك الممالك مملكة غرناطة، والتي عاشت بعد سقوط ما حولها من ممالك أبيَّة كريمة ما يقرب من قرنين ونصف ولقد ساعدت الأجواء السياسية في الممالك بالأندلس مملكة غرناطة على ازدهار الحياة العلمية بها، وذلك بعد أن رحل إليها كثير من علماء المسلمين؛ فرارًا بدينهم وعقيدتهم، ولقد فتحت مملكة غرناطة أبواب مساجدها ومدارسها لهؤلاء العلماء؛ حتى يقوموا بالدور المنوط بهم من الحفاظ على ما تبقى من تراث إسلامي وعربي توارثه المسلمون في الأندلس قرنا بعد قرن منذ الفتح الإسلامي حتى ذلك الوقت [(٢)]، ولذلك لمعت نجوم علماء كثيرين بمملكة غرناطة في القرن السابع والثامن الهجريين، وكان ممن تبوأ مكانة عالية بين العلماء إبان تلك الفترة الإمام الأصولي والفقيه المحدث، واللغوي المفسر أبو إسحاق الشاطبي.

اسم الشاطبي ومولده ونشأته:

تكاد تتفق كتب التراجم على أن اسم الإمام الشاطبي هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي وعلى أن شهرته هي الشاطبي [(٣)].

---

(١) ينظر: دولة الإسلام في الأندلس: محمد بن عبد الله بن عنان المصري: ٥/ ١٦- ٢٨، مكتبة الخانجي. القاهرة، ط٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق وتقديم د/ محمد أبو الأجفان (القسم الخاص بترجمة الشاطبي): صـ٢٦- ٢٩، مطبعة الكواكب تونس، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

(٢) ينظر في ترجمته: برنامج المجاري لأبي عبد الله محمد المجاري: صـ١١٦ وما بعدها، ت/ ومحمد أبو

أما كنيته: (أبو إسحاق) فلم تشر كتب التراجم أن له ولدًا يسمى إسحاق حتى يكنى بذلك، فلعله كان له ولد يسمى إسحاق لكن أغفلت ذكره كتب التراجم؛ إما لكونه مات صغيرًا، أو لكون شهرة أبيه غطت عليه، أو لعل هذه الكنية بناءً على عادة المشارقة من أنهم يكنون الإنسان بكنية حتى وإن لم يكن له ولد، إمَّا تيامنًا، أو فرارًا من أن يكون في كنيته اسم امرأة.



وأمّا نسبته: (اللخمي) فأصله من قبيلة لخم، قبيلة من قبائل اليمن التي كان لها ملك ببلاد الحيرة بالعراق، كما كانت دولة أبي القاسم بن عباد ت ٤٣٣هـ بأشبيلية بالأندلس من بقايا تلك القبيلة(٢).

الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١/ ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٢م، نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي: صـ ٤٨ وما بعدها، ت/ د عبد الحميد الهرامة، دار الكاتب، لبيبا، ط٢، ٢٠٠٠م، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج للتنبكتي، ١/ ١٥٣- ١٥٧، ت/ أ/ محمد مطيع، نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف سركيس ٢/ ١٨٩، مطبعة سركيس- مصر ١٣٤٦هـ ١٩٢٨م، شجرة النور الزكية، محمد محمد مخلوف، ١/ ٢٣٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي محمد بن الحسن الفاسي، ٢/ ٢٩١، دار الكتب العلمية. بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني: ١/ ١٩١، ت/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي: ٤/ ١٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، ١/ ١٨، دار إحياء التراث العربي، بيروت بدون تاريخ، أعلام المغرب العربي، عبد الوهاب بن منصور، ١/ ١٣٢، المطبعة الملكية، الرباط، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩ الأعلام، خير الدين الزركلي: ١/ ٧٥، دار العلم للملايين، ط ١٥/ ٢٠٠٢م، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ١/ ١١٨، مكتبة المثنى، بيروت بدون تاريخ، فتاوى الإمام الشاطبي ت/ ومحمد أبو الأجفان: صـ ٣٢، الإفادات والإنشاءات للإمام الشاطبي، ت/ د. محمد أبو الأجفان: صـ ١٧، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

(١) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة: ٥/ ٣٦٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.



وأما الغرناطي فنسبة إلى غرناطة أقدم مدن كورة ألبيرة من أعمال الأندلس وأعظمها وأحسنها[٢] وبغرناطة نشأ الشاطبي وترعرع، فقد تحدث مترجموه عن شيوخه الغرناطيين والوافدين عليها، وعن نشاطه العلمي بها، ولم يشيروا إلى مكان آخر عاش به أو رحل إليه[٣].

وأما الشاطبي: فنسبة إلى شاطبة مدينة شرقي الأندلس وشرقي قرطبة، من أكبر مدن الأندلس القديمة[٤]، ولم تحدثنا المراجع التي تحدثت عن الشاطبي بأنه سكن شاطبة أو كان له اتصال بها حتى ينسب إليها، وإن كانت المراجع متفقة على أن تلك النسبة هي الشهرة التي غلبت عليه[٥]؛ وغالب الظن أن أصول الإمام الشاطبي كانوا مقيمين بشاطبة، ثم ارتحلوا إلى غرناطة بعد استيلاء النصارى على شاطبة سنة ٦٤٤هـ (١٢٤٦م) [٦]، ولعل في عبارة صاحب معجم المطبوعات العربية إشارة إلى ذلك حيث قال في ترجمته: (الشاطبي ثم الغرناطي)[٧].

وأما مولد الشاطبي: فلم تذكر كتب التراجم تاريخًا لمولده، وتعد أقدم التراجم التي تحدثت عن الشاطبي وأهمها هي التي كتبها تلميذ الشاطبي أبو عبد الله المجاري ت ٨٦٢هـ، ولم يذكر مولده[٨]، وتلى تلك الترجمة في الأهمية ما ذكرها العلامة التنبكتي ت ١٠٣٦هـ في نيل الابتهاج- فهي أقدم ترجمة بعد الترجمة السابقة ، وقد صرح التنبكتي بأنه لم يقف على مولده[٩].

---

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٤/ ١٩٥، دار صادر. بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

(٢) فتاوى الإمام الشاطبي: (القسم الدراسي): صـ ٣٢.

(٣) معجم البلدان: ٣/ ٣١٠.

(٤) نيل الابتهاج: صـ٤٨، شجرة النور الزكية: ١/ ٣٣٢، فهرس الفهارس: ١/ ١٩١، الفكر السامي ٢/ ٢٩١.

(٥) دولة الإسلام في الأندلس: ٤/ ٢٠.

(٦) معجم المطبوعات العربية والمصرية: ٢/ ١٨٩.

(٧) برنامج المجاري: صـ١١٦- ١٢١.

(٨) نيل الابتهاج: صـ ٥٠.

وقد حاول الدكتور محمد أبو الأجفان- في دراسته الوافية عن الإمام الشاطبي والتي قدم بها لفتاوى الشاطبي - أن يذكر تاريخًا تقريبيًا لولادة الشاطبي وهو سنة ٧٢٠هـ؛ بناءً على تاريخ وفاة أبي جعفر أحمد بن الزيات أقدم شيوخ الإمام الشاطبي وفاة، فقد توفي ٧٢٨هـ، مما يعني أن الشاطبي في ذلك الوقت كان شابًا يافعًا يستطيع تحمل العلم عن الشيوخ(٢).



هذا، ولم تسعف كتب التراجم بالحديث عن شيء من نشأة الإمام الشاطبي، لكن الشاطبي ذكر شيئًا من حرصه ونهمه في طلب العلم مما يفسر لنا المكانة العلمية التي تبوأها الإمام وذلك قوله: (لم أزل منذ فتق للفهم عقلي، ووجه شطر العلم طلبي، انظر في عقلياته وشرعياته وأصوله وفروعه، لم أقتصر منه على علم دون علم، ولا أفردت عن أنواعه نوعًا دون آخر حسبما اقتضاه الزمان والإمكان، وأعطته المُنَّة المخلوقة في أصل فطرتي، بل خضت في لجة خوض المحسن للسباحة، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء، حتى كدت أتلف في بعض أعماقه، أو انقطع في رفقتي التي بالأنس بها تجاسرت على ما قدر لي، غائبًا عن مقال القائل وعذل العاذل، معرضًا عن صد الصادّ ولوم اللائم، إلى أن منّ عليّ الرب الكريم الرءوف الرحيم فشرح لي من معاني الشريعة ما لم يكن في حسابي)(٣).

---

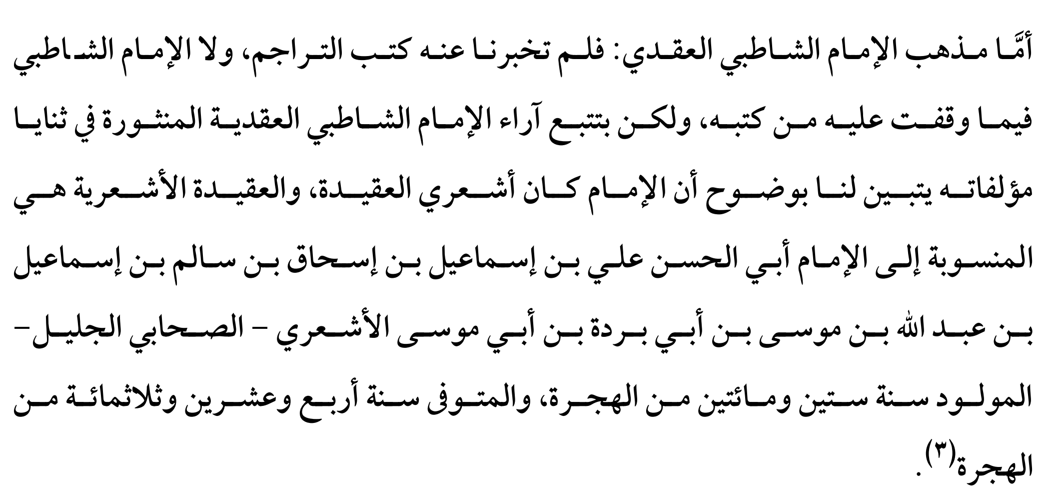
(١) فتاوى الإمام الشاطبي: صـ ٣٢.

(٢) الاعتصام للإمام الشاطبي: ١/ ٢٤، ت/ د مصطفى أبو سليمان الندوى، دار الخاني، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.



المذهب الفقهي والعقدي:

كان الإمام الشاطبي مالكي المذهب، بل من أئمة المالكية الكبار في القرن الثامن الهجري بالأندلس، والمذهب المالكي هو السائد في تلك البلاد إذ ذاك، فقد امتدت بها جذوره وانتشرت مدوناته الكبرى، وكان المرجع في أحكام القضاء وفتاوى الفقهاء الأندلسيين إلى مذهب الإمام مالك رحمه الله(٢).



أمَّا مذهب الإمام الشاطبي العقدي: فلم تخبرنا عنه كتب التراجم، ولا الإمام الشاطبي فيما وقفت عليه من كتبه، ولكن بتتبع آراء الإمام الشاطبي العقدية المنثورة في ثنايا مؤلفاته يتبين لنا بوضوح أن الإمام كان أشعري العقيدة، والعقيدة الأشعرية هي المنسوبة إلى الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري - الصحابي الجليل- المولود سنة ستين ومائتين من الهجرة، والمتوفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة من الهجرة(٣).



ويدل على أن الإمام الشاطبي كان أشعري العقيدة أمور:

١- أن الشاطبي يقول: إن كلام الله تعالى عبارة عن الكلام النفسي، وإنه ليس بحرف ولا بصوت، وإنه واحد لا تعدد فيه، وهذا هو قول الأشاعرة، يقول الشاطبي في رده على من يقول: إن كلام الله تعالى عبارة عن حروف وأصوات: (أمَّا كون الكلام هو الحروف والأصوات فبناءً على عدم النظر في الكلام النفسي) (٤) ويقول: (كلام الله في

(١) شجرة النور الزكية: ١/ ٣٣٢، هدية العارفين ١/ ١٨ الأعلام: ١/ ٧٥، فتاوى الإمام الشاطبي: صـ ٣١.

(٢) سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي: ١٥/ ٨٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٣) الاعتصام للشاطبي: ٢/ ٥٦ ت/ د. محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخرين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

نفسه واحد لا تعدد فيه بوجه ولا باعتبار)[٢].

ويقـول فخـر الـدين الـرازي ت ٦٠٦هـ: (كـلام الله تعـالى صـفة قديمـة قائمـة بذاتـه تعـالى، لـيس بحـرف ولا صـوت... ونحـن لا نثبـت في حـق الله تعـالى إلا كـلام الـنفس) [٣] ويقـول سـيف الـدين الآمـدي ت ٦٣١هــ: «وإذا ثبتـت الصـفة الكلاميـة فهـي متحـدة لا كثـرة فيهـا... فـالكلام قضـية واحـدة ومعلـوم واحـد قـائم بـالنفس، واخـتلاف العبـارات والتعبيرات عنه إنما هو بسبب اختلاف المتعلقات والنسب والإضافات)[٤].

٢- أن الشـاطبي يقـول بجـواز رؤيـة الله تعـالى في الآخـرة بـدون اتصـال أشـعة ولا مقابلـة ولا تصـور جهـة، وهـذا هـو قـول الأشـاعرة، يقـول الشـاطبي رحمـه الله: (رؤيـة الله في الآخـرة جـائزة؛ إذ لا دليـل في العقـل يـدل علـى أنـه لا رؤيـة إلا علـى الوجـه المعتـاد عنـدنا، إذ يمكـن أن تصـح الرؤيـة علـى أوجـه صـحيحة لـيس فيهـا اتصـال أشـعة ولا مقابلـة، ولا تصـور جهـة، والعقـل لا يجـزم بامتنـاع ذلـك بديهـة) [٥]، ويقـول سـعد الـدين التفتـازاني ت ٧٩٣هــ:(إن المـؤمنين يرونـه تعـالى منزهًـا عـن المقابلـة والجهـة والمكـان... والرؤيـة نـوع مـن الإدراك يخلقـه الله حتـى شـاء، بـدون لـزوم المقابلـة والجهـة ... وأمـا اتصـال الشـعاع والانطباع فكلاهما في حق الباري ظاهر الامتناع)[٦].

---

(١) الموافقات للإمام الشاطبي: ٤/ ٢٧٤، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٢) معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي: صـ ٦٨، دار الكتاب العربي -لبنان، بدون تاريخ، وينظر: تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل للقاضي أبي بكر الباقلاني: صـ ٢٨٣، مؤسسة المكتب الثقافية، لبنان ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

(٣) غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي: صـ ١١٢- ١١٥، ت/ د. حسن محمود عبد اللطيف الشافعي ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، بدون تاريخ.

(٤) الاعتصام: ٣/ ٢٩٧.

(٥) شرح المقاصد في علم الكلام لسعد الدين التفتازاني: ٢/ ١١١، ١١٨، دار المعارف النعمانية، باكستان، ط ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، وينظر: تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: صـ ٣١٤.



٣- أن الشاطبي يقول بنفي الجهة عن الله تعالى وهو قول الأشاعرة، يقول الشاطبي: (قوله تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦]، وأشباه ذلك إنما جرى على معتادهم في اتخاذ الآلهة في الأرض، وإن كانوا مقرين بإلهية الواحد الحق، فجاءت الآيات بتعيين الحق وتخصيصه، تنبيهًا على نفي ما ادعوه في الأرض، فلا يكون فيه دليل على إثبات جهة البتة) [٢]، ويقول حجة الإسلام الغزالي ت ٥٠٥هـ: «ندعي أنه تعالى ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست»[٣].

وهذا القدر يكفي في إثبات أشعرية الإمام الشاطبي رحمه الله، ومن أراد الاستزادة فليراجع كتاب (الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها)[٤].

شيوخ الشاطبي وتلاميذه.

أولاً: شيوخ الشاطبي:

لقد سبق بيان أن الظروف السياسية التي كانت بالأندلس ساعدت غرناطة على جعلها موئلاً يأوي إليها العلماء من جميع ممالك الأندلس التي يستولي عليها النصارى، وذلك أفاد الإمام الشاطبي بأمرين: **أحدهما**: أنه كفاه أمر الرحلة في طلب العلم خارج غرناطة، فغرناطة مليئة بالعلماء الكبار في جميع العلوم، **والثاني**: كثرة العلماء والشيوخ الذين تتلمذ عليهم وأفاد منهم، ومن هؤلاء العلماء:

(١) الموافقات ٤/ ١٥٥.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي: صـ ٣٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ ٢٠٠٤م، وينظر: غاية المرام في علم الكلام: صـ ١٨١ وما بعدها.

(٣) الكتاب رسالة ماجستير للباحث/ عبد الرحمن آدم علي، نشرته مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١ـأبو عبد الله ابن الفخار:

أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الخولاني بن الفخار البيري، كان شيخ النحاة بالأندلس في زمانه، كما كان عالمًا بالقراءات والفقه والعروض والتفسير، خطيب الجامع الأعظم بغرناطة، ومدرسًا بالمدرسة المنصورية بها، توفى ليلة الاثنين الثاني عشر من شهر رجب عام ٧٥٤هـ(٢).

قال أبو عبد الله المجاري -تلميذ الشاطبي -: (تفقه الشاطبي على ابن الفخار في العربية وغيرها، وقرأ عليه بالقراءات السبع في سبع ختمات) (٣).

وبعد وفاة ابن الفخار سأل الشاطبي الله تعالى أن يريه في المنام؛ حتى يوصيه بوصية ينتفع بها، قال: فلما تمت تلك الليلة رأيت كأني أدخل عليه داره، فقلت: يا سيدي أوصني، فقال لي: لا تعترض على أحد(٤).

٢ـ أبو سعيد بن لب:

أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي الغرناطي، كان من أهل الخير والديانة، حسن الخلق، إليه مرجع الفتوى ببلده، عارفًا بالعربية والقراءات والتفسير والأصلين والفرائض والأدب، تولى الخطابة بالمسجد الأعظم، والتدريس بالمدرسة النصرية بغرناطة، كانت ولادته تقريبًا سنة ٧٠١هـ ووفاته في ذي الحجة سنة ٧٨٢هـ.

قال الشاطبي: لقيت يومًا مع بعض أصحابنا شيخنا الأستاذ أبا سعيد بن لب، فقال:

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني: ٥/ ٣٠٩، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين المقرى التلمساني: ٥/ ٣٥٥- ٣٨٣، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

(٢) برنامج المجاري: صـ١١٩.

(٣) نفح الطيب: ٥/ ٣٥٦.



أردت أنبهكم على قاعدة في الفتوى نافعة جدًا ومعلومة من سند العلماء، وهي أنهم كانوا يشددون على السائل في الواقع إن جاء مستفتيا(٢).

وقال أبو عبد الله المجاري: عرض الشاطبي على أبي سعيد بن لب مختصر أبي عمرو بن الحاجب في الأصول في مجلس واحد، وأجاز له أن يرويه عنه، وكذلك ما قيده في شيء من العلوم من منثور أو منظوم(٣).

٣- أبو عبد الله المقري:

أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري التلمساني القاضي، الفاسي مولدًا ومنشأ ووفاة، كانت وفاته سنة ٧٥٩هـ، قدم غرناطة في أواخر ربيع الأول عام ٧٥٧هـ، وأقام بها مدة لازمه فيها أبو إسحاق الشاطبي، وقد ذكره الشاطبي في كتابه الإفادات والإنشادات مرات كثيرة(٤).

وأبو عبد الله المقري هو شيخ الشاطبي في التصوف، فقد سمع منه جميع كتاب الحقائق والرقائق من تأليفه، وأجازه به(٥).

قلت: وللإمام الشاطبي أبحاث لطيفة في التصوف وقضاياه، منثورة في ثنايا كتبه، ولاسيما كتاب الموافقات والاعتصام، وهي تحتاج إلى إفرادها ببحث مستقل.

---

(١) نيل الابتهاج: ١/ ٣٥٩، وينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ٤/ ٢١٢، غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين ابن الجزري: ٢/ ٧، مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ.

(٢) برنامج المجاري: صـ١١٨.

(٣) الإفادات والإنشادات للشاطبي صـ١٢٦ وما بعدها، ت/ د. محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، وينظر: تاريخ قضاة الأندلس لأبي الحسن علي المالقي الأندلسي: صـ١٦٩، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى لشهاب الدين السلاوي، ٣/ ٢٠٧، دار الكتاب-الدار البيضاء. بدون تاريخ، فهرس الفهارس: ٢/ ٦٨٢.

(٤) برنامج المجاري: صـ١١٩.

وأجاز أبو عبد الله المقري الشاطبي أيضًا بصحيح البخاري والترمذي والنسائي وموطأ مالك، والشفا للقاضي عياض، والشاطبية، وعلوم الحديث لابن الصلاح، ومختصر ابن الحاجب الأصولي، وغير ذلك من المصنفات التي ذكرها أبو عبد الله المجاري في برنامجه(٢).



٤ـ أبو علي منصور الزواوي:

أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق بن سدرمان بن فلاح بن تميم بن فائد بن يعلي المشدالي الزواوي البيجاوي المولود سنة ٦٣٢هـ ـ والمتوفى سنة ٧٣١هـ ـ وقد بلغ المائة، كان عالمًا بالأصول والفقه والأدب والكلام والتصوف، والتفسير والحديث(٣).

قال أبو عبد الله المجاري: (قرأ الشاطبي على شيخه أبي علي بن منصور مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل للإمام أبي عمرو بن الحاجب، من أول مبادئ اللغة إلى آخره قراءة تفقه ونظر، وأجازه إجازة عامة) (٤).

هذا، ومن شيوخ الشاطبي غير هؤلاء: أبو عبد الله بن مرزوق ت ٧٨١هـ(٥)، وأبو عبد الله محمد بن يوسف اليحصبي اللوشي ت ٧٧٣هـ(٦)، وأبو القاسم محمد الشريف

---

(١) برنامج المجاري: صـ ١٢٠.

(٢) الدرر الكامنة: ٦/ ١٢٥، الوفيات لابن قنفذ: صـ ٣٤٤، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، نيل الابتهاج: ١/ ٦٠٩.

(٣) برنامج المجاري: صـ ١١٩.

(٤) ترجمته في شجرة النور الزكية: ١/ ٣٤٠.

(٥) ترجمته في إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر: ١/ ٣١، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ط ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

الحسني ت ٧٠٦هـ[٢]، وأبو عبد الله الشريف التلمساني ت ٧٩٢هـ[٣]، وأبو جعفر الزيات الكلاعي ت ٧٢٨هـ[٤]، وغيرهم كثير[٥].

ثانيًا: تلاميذ الشاطبي:



تتلمذ على يد الإمام الشاطبي جماعة من الأعلام منهم:

١ـ القاضي أبو يحيى بن عاصم:

أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي الأندلسي الغرناطي، قاضي الجماعة بغرناطة، ومن أكابر فقهائها وعلمائها، كان خطيبًا بليغًا، كاتبًا أديبًا، توفي شهيدًا في صدر المحرم عام ٨١٣هـ[٦]، وقد صرحت كتب التراجم بأنه أخذ عن الشاطبي ولازمه[٧].

٢ـ القاضي أبو بكر بن عاصم:

أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي الأندلسي الغرناطي القاضي، شقيق أبي يحيى بن عاصم السابق ذكره، كانت ولادته يوم الخميس الثاني عشر من جمادى الأولى سنة ٧٦٠هـ، وكانت وفاته يوم الخميس حادي عشر من شوال سنة ٨٢٩هـ، كان عالمًا بالقراءات والعربية، وعلم الكلام

---

(١) ترجمته في نيل الابتهاج: صـ ١١٠.

(٢) ترجمته في نيل الابتهاج: صـ ٢٢٥.

(٣) ترجمته في نيل الابتهاج: صـ ٤٠١.

(٤) ينظر: برنامج المجاري: صـ ١١٩، نيل الابتهاج: صـ ٤٩، الإفادات والإنشادات القسم الدراسي، صـ ٢٠ وما بعدها، فتاوى الإمام الشاطبي (القسم الدراسي) صـ ٣٢ وما بعدها.

(٥) ترجمته في: نفح الطيب ٦/ ١٤٨ وما بعدها، نيل الابتهاج: صـ ٤٨٣، شجرة النور الزكية: ١/ ٣٥٥.

(٦) ينظر: نيل الابتهاج: صـ ٥٠، شجرة النور الزكية: ١/ ٣٣٢.

وأصول الفقه والحساب والفرائض والتفسير، كما كان إليه المرجع في الفتوى[٢]، ذكر تلمذته على الإمام الشاطبي عدد من كتب التراجم[٣].

٣ـ أبو جعفر القصار:

أبو جعفر أحمد القصار الأندلسي الغرناطي: أخذ عن الشاطبي ولازمه، وكان الإمام الشاطبي يطالعه ببعض المسائل حين تصنيفه الموافقات ويباحثه فيها، وبعد ذلك يكتبها في الكتاب، قال عنه صاحب نيل الابتهاج: لم يقف له على ترجمة[٤] وقال صاحب معجم المؤلفين: كان حيًا بعد ٧٩٠هـ[٥]، ولعله اعتمد في ذلك على تاريخ وفاة الشاطبي.

٤ـ أبو عبد الله المجاري:ـ

أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي ت ٨٦٢هـ، ولقد كتب أبو عبد الله المجاري في برنامج شيوخه ترجمة واسعة عن شيخه أبي إسحاق الشاطبي، وذكر أنه عرض عليه ألفية بن مالك في النحو عن ظهر قلب، وأخذ عنه كتاب سيبويه، ومختصر الإمام أبي عمرو بن الحاجب في أصول الفقه، وموطأ الإمام مالك رحمه الله، وتفردت ترجمة المجاري لشيخه الشاطبي بذكر إجازات الإمام الشاطبي وسنده عن شيوخه[٦].

---

(١) نفح الطيب: ٥/ ١٩ وما بعدها، نيل الابتهاج: صـ ٤٩١، شجرة النور الزكية: ١/ ٣٥٦.

(٢) ينظر: نيل الابتهاج: صـ ٥٠، شجرة النور الزكية ١/ ٣٣٢.

(٣) نيل الابتهاج: صـ ١١٣.

(٤) معجم المؤلفين: ٢/ ١١٧.

(٥) برنامج المجاري: صـ ١١٦ وما بعدها وينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للحافظ شمس الدين السخاوي: ٩/ ١٥١، مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.



٥- أبو عبد الله البياني:

محمد أبو عبد الله البياني الأستاذ الأندلسي الغرناطي أخذ عن الإمام أبي إسحاق الشاطبي، وتتلمذ على يديه القاضي أبو يحيى بن عاصم وغيره، ولم تذكر له كتب التراجم تاريخًا لولادته ولا وفاته[٢].

مهامه العلمية، مؤلفاته:

كان للإمام الشاطبي العديد من المهام العلمية التي تولاها وقام بها، وقد كان لذلك أثره على الإمام الشاطبي وعلى جماعة المسلمين، ومن تلك المهام.

١- الخطابة والإمامة:

لم تذكر كتب التراجم أن الشاطبي تولى الخطابة والإمامة، ولكن ذكر ذلك الإمام الشاطبي نفسه، مع بيان شيء مما عاناه في ذلك، يقول الشاطبي: «وكنت قد دخلت في بعض خطط الجمهور من الخطابة والإمامة ونحوها، فلما أردت الاستقامة على الطريق وجدت نفسي غريبًا في جمهور أهل الوقت؛ لكون خططهم قد غلبت عليها العوائد، ودخلت على سننها الأصلية شوائب من المحدثات الزوائد، ولم يكن ذلك بدعًا في الأزمان المتقدمة، فكيف في زماننا هذا؟»[٣].

٢- التدريس:

ذكرت كتب التراجم أن للإمام الشاطبي تلاميذ كانوا من العلماء الكبار[٤]، وهذا يوضح أن الشاطبي قد عمل بالتدريس، وإن كانت كتب التراجم أغفلت الإشارة إلى الأماكن التي كان يدرس بها، وقد سبق ذكر بعض تلاميذ الشاطبي.

---

(١) نيل الابتهاج: صـ ٥٢٧، فتاوى الإمام الشاطبي (القسم الدراسي) صـ ٤٠.

(٢) الاعتصام: ١/ ٢٦.

(٣) ينظر: برنامج المجاري: صـ ١١٦، نيل الابتهاج: صـ ٢٥٠ شجرة النور الزكية: ١/ ٣٣٢.

٣ـ الفتوى:

كان الإمام الشاطبي من الفقهاء الأثبات الثقات الذين يقصدهم المستفتون من غرناطة وغيرها من مدن الأندلس؛ يسألونهم عن أمور دينهم ودنياهم، وقد كان قاصدو الشاطبي العلماء فمن دونهم[٢]، وقد ذكرت كتب التراجم أن للإمام الشاطبي فتاوى كثيرة[٣]، وليس في كتب التراجم أن الشاطبي رحمه الله جمع تلك الفتاوى في كتاب.

وقد قام الدكتور محمد أبو الأجفان -الأستاذ بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بتونس- بتتبع فتاوى الإمام الشاطبي رحمه وجمعها وترتيبها وتبويبها ونشرها مع دراسة واسعة ووافية عن الإمام الشاطبي ومصادره في الفتوى وأسلوبه ومنهجه[٤].

مؤلفات الإمام الشاطبي:

لقد ترك الإمام الشاطبي العديد من المؤلفات التي أفاد منها المسلمون، ولا يزالون، وتلك المؤلفات منها المطبوع ومنها المخطوط وبيانها كالتالي:

١ـ الموافقات في أصول الفقه:

ألف الإمام الشاطبي كتابًا في أصول الفقه سماه (عنوان التعريف بأسرار التكليف)، وبينما هو في مرحلة إعداده وتهذيبه غير تسميته إلى الموافقات، والسبب في ذلك ما حكاه الشاطبي في قوله: «ثم انتقلت عن هذه السيماء لسند غريب، حاصله: أني لقيت يومًا بعض الشيوخ الذين أحللتهم مني محل الإفادة، وجعلت مجالسهم العلمية محطا للرحل ومناخًا للوفادة، وقد شرعت في ترتيب الكتاب وتصنيفه، ونابذت الشواغل دون تأليفه وتهذيبه، فقال لي: رأيتك البارحة في النوم، وفي يدك كتاب ألفته،

(١) فتاوى الإمام الشاطبي (القسم الدراسي) صـ ٩٩.

(٢) نيل الابتهاج: صـ ٥١، شجرة النور الزكية ١/ ٣٣٢، الفكر السامي: ٢/ ٢٩١.

(٣) ينظر: فتاوى الشاطبي: صـ ١٣ وما بعدها.

فسألتك عنه؟، فأخبرتني أنه كتاب الموافقات، فكنت أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة، فتخبرني أنك وفقت بين مذهبي ابن القاسم وأبي حنيفة، فقلت له: لقد أصبتم الغرض بسهم من الرؤيا الصالحة مصيب، وأخذتم من الرؤيا الصالحة بجزء صالح ونصيب»[٢].

قال العلامة التنبكتي في كتاب الموافقات: (وكتاب الموافقات في أصول الفقه كتاب جليل القدر لا نظير له، يدل على إمامته وبعد شأوه في العلوم، سيما علم الأصول) [٣].

هذا والكتاب مطبوع طبعات كثيرة منها:

١- طبعته في أربعة أجزاء مطبعة الدولة التونسية سنة ١٣٠٢هـ ـ ١٨٨٤م بتصحيح صالح قايجي وعلى الشنوفي وأحمد الورتاني.

٢- طبعته المطبعة السلفية بمصر في أربعة أجزاء سنة ١٣٤١هـ ـ بتعليق الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ محمد حسنين مخلوف.

٣- نشرته المكتبة التجارية الكبرى لمصطفى محمد بمصر بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الله دراز[٤]، ثم تكاثرت طبعات الكتاب.

٢ـ الاعتصام:

ألف الإمام الشاطبي كتاب الاعتصام؛ محاولة منه في محاربة البدع التي كانت منتشرة في زمانه، وقد بين ذلك في مقدمة الكتاب حيث قال: «لما كثرت البدع وعم ضررها،

---

(١) الموافقات للإمام الشاطبي: ١/ ١٧ ت/ الشيخ عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط بدون تاريخ.

(٢) نيل الابتهاج: صـ٤٩، وينظر: برنامج المجاري: صـ١١٨، شجرة النور الزكية: ١/ ٣٣٢.

(٣) فتاوى الإمام الشاطبي (القسم الدراسي): صـ٤٥.

واستطار شررها، ودام الإكباب على العمل بها، والسكوت من المتأخرين عن الإنكار لها... فاستخرت الله في وضع كتاب يشتمل على بيان البدع وأحكامها، وما يتعلق بها من المسائل أصولاً وفروعًا، وسميته بالاعتصام»(٢).

والكتاب نسبته إلى الإمام الشاطبي كتب التراجم(٣)، وتناولته دون النشر بالطباعة من زمن، وقد كانت أولى طبعاته في سنة ١٩١٣م، طبعته دار المنار بعناية دار الكتب المصرية، وبتقديم الشيخ محمد رشيد رضا، وطبعته بعدها المكتبة التجارية الكبرى بمصر بتصحيح محمد سليمان(٤)، ثم ذاع الكتاب واشتهر.

٣ـ المجالس:

شرح الإمام الشاطبي كتاب البيوع من صحيح البخاري ت ٢٥٦هـ في كتاب سماه: (المجالس) قال فيه العلامة التنبكتي: (فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله) (٥)، ولم أقف على العلة في تسميته بهذا الاسم، فلعلها لكونه شرحه وأملاه في مجالس متعددة خصصها لهذا الأمر.

٤ـ الإفادات والإنشاءات:

ألف الشاطبي كتاب الإفادات والإنشاءات، وهو عبارة عن فوائد علمية متنوعة من فنون مختلفة لا يربطها سلك جامع، وتلك الفوائد مصحوبة بإنشادات، كل فائدة معها إنشادة، وقد أخذ الشاطبي إفاداته بالرواية عن شيوخه وأقرانه من علماء الأندلس والمغرب، وأما الإنشادات فقد أنشده إياها أدباء الأندلس وغيرهم، نظمًا لأنفسهم أو تلقيا

---

(١) الاعتصام للإمام الشاطبي: ١/ ٣٦- ٤٣.

(٢) برنامج المجاري: صـ١١٨، نيل الابتهاج: صـ٤٩.

(٣) الإفادات والإنشادات (القسم الدراسي) صـ٣٣.

(٤) نيل الابتهاج: صـ٤٩.

عـن غيـرهم، وقـد بلغـت الإفـادات والإنشـاءات مائـة وواحـدًا[٢]، والكتـاب منسـوب في كتـب التـراجم إلـى الشـاطبي رحمـه الله[٣]؛ وقـد حققـه الـدكتور محمـد أبـو الأجفـان، ونشـر لأول مرة سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٢ نشرته دار الرسالة، بيروت[٤].

٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.



شـرح الشـاطبي رجـز ابـن مالـك ت ٦٧٢هـ - في النحـو (الخلاصـة الكافيـة)، والمعروفـة بألفيـة ابـن مالـك، شـرحا قـال فيـه بعـض مـن تـرجم للشـاطبي: (لـم يؤلـف علـى ألفيـة ابـن مالـك مثلـه بحثـا وتحقيقـا) [٤]، والكتـاب حققتـه جامعـة أم القـرى في عـدد مـن الرسـائل الجامعيـة، ونشـره معهـد البحـوث العلميـة وإحيـاء التـراث الإسـلامي بجامعـة أم القـرى بمكة المكرمة، وكانت طبعته الأولى ١٤٨هـ/ ٢٠٠٧م.



٦- عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق.

ذكـره الإمـام الشـاطبي في شـرحه لألفيـة ابـن مالـك[٥] ونسـبته إليـه كتـب التـراجم[٦]، ويتضح من عنوان الكتاب أنه في علم التصريف.

---

(١) فتاوى الشاطبي القسم الدراسي صـ ٥٠.

(٢) نيل الابتهاج: صـ ٤٩، شجرة النور الزكية: ١/ ٣٣٢.

(٣) فتاوى الشاطبي القسم الدراسي: صـ ٥٠.

(٤) نيل الابتهاج: صـ ٤٩.

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٨/ ٢٤١، ت/ عدد من الباحثين في جامعة أم القرى، نشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

(٦) نيل الابتهاج: صـ ٤٩، الأعلام: ١/ ٧٥، معجم المؤلفين ١/ ١١٨.

٧ـ أصول النحو:

نسبته إلى الإمام الشاطبي كتب التراجم[١]، وذكر التنبكتي أن كتاب عنوان الاتفاق للشاطبي وكتاب أصول النحو قد أتلفا في حياة الشاطبي[٢].

٨ـ الجمان في مختصر أخبار الزمان:

ذكر خير الدين الزركلي ت (١٣٩٦هـ) أن مخطوطة في خزانة الرباط تحت رقم (١٠١٣ جلاوي) بعنوان :(الجمان في مختصر أخبار الزمان) منسوبة إلى الإمام الشاطبي[٣] ولم يذكر ذلك غيره.

ثناء العلماء على الإمام الشاطبي:

كان الإمام الشاطبي شمسًا ساطعة، شع نورها في القرن الثامن الهجري، وامتد إلى الآن، كما كانت مقصدًا لكل عالم أو طالب علم، وتلك الشمس التي ظلت تشرق فيما تركه الشاطبي من تلاميذ، وما ورثه للطلاب العلم من مؤلفات، جعلت الكثيرين من العلماء يثنون على الشاطبي بما هو أهله، ومن هؤلاء العلماء:

١ – تلميذه أبو عبد الله المجاري ت ٨٦٢هـ، قال في شيخه: (الشيخ الإمام العلامة، نسيج وحده، وفريد عصره) [٥].

٢ – قال الإمام ابن مرزوق الحفيد ت ٨٤٢هـ :(إنه الشيخ الأستاذ الفقيه الإمام المحقق العلامة) [٥].

---

(١) شجرة النور الزكية: ١/ ٣٣٢، هدية العارفين: ١/ ١٨.

(٢) نيل الابتهاج: صـ ٤٩.

(٣) الأعلام: ١/ ٧٥.

(٤) برنامج المجاري: صـ ١١٦.

(٥) نيل الابتهاج: صـ ٤٩.

٣- وقال العلامة التنبكتي ت ١٠٣٦هـ: (الإمام العلامة المحقق القدوة، الحافظ الجليل المجتهد، كان إمامًا مطلقًا بحاثا مدققًا، بارعًا في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتقنين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون) (١).

٤- وقال صاحب شجرة النور الزكية: (العلامة المؤلف المحقق النظار، أحد الجهابذة الأخيار، له القدم الراسخ في سائر الفنون والمعارف، أحد الأئمة الأثبات، وكبار الأئمة الثقات) (٢).



* وفاة الإمام الشاطبي:

بعد حياة ملئت بالعلم تأليفًا وتدريسًا ووعظًا وإرشادًا وصلاحا وعبادة، توفى الإمام الشاطبي يوم الثلاثاء الثامن من شهر شعبان عام ٧٩٠هـ، الموافق ١٣٨٨م(٣).

هذا، ولقد حاول الدكتور محمد أبو الأجفان أن يحدد عمر الإمام الشاطبي عند وفاته بأنه قد عاش نحوا من سبعين سنة؛ بناء على ما سبق بيانه من أن أول شيوخ الشاطبي وفاة هو الشيخ أبو جعفر الزيات المتوفى سنة ٧٢٨هـ (٤).

---

(١) نيل الابتهاج: صـ٤٨.

(٢) شجرة النور الزكية: ١/ ٣٣٢.

(٣) برنامج المجاري: صـ١٢٢، نيل الابتهاج: صـ٥٠.

(٤) فتاوى الإمام الشاطبي (القسم الدراسي) صـ٥٥.

المبحث الثاني

مسائل مهمة في حديث افتراق الأمة

كان حديث النبي ﷺ عن افتراق الأمة، – والذي رواه عنه عوف بن مالك رضي الله عنه– وغيره من الصحابة الكرام– أن رسول الله ﷺ قال: «**افترقت اليهود على إحدي وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقت النصاري على ثنتين وسبعين فرقة، فإحدي وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، وثنتان وسبعون في النار، قيل يا رسول الله من هم؟ قال: الجماعة**»[(١)]–، مرتكزًا للحديث عن افتراق الأمة لدى المهتمين بتلك القضية من القدامى والمحدثين، والذي ينظر في كتب الفرق يجد أن الدارسين لهم طريقان في اعتمادهم على حديث افتراق الأمة:

الطريق الأول: جعل الحديث منطلقًا للكلام عن الفرق، بدون تناوله بشيء من دراسة قضاياه التي تساعد في فهم قضية الافتراق، كما فعل أبو الحسين الملطي ت ٣٧٧هـ[(٢)]، وأبو المظفر الإسفراييني ت ٤٧١هـ[(٣)]، وأبو محمد اليمني (من علماء

---

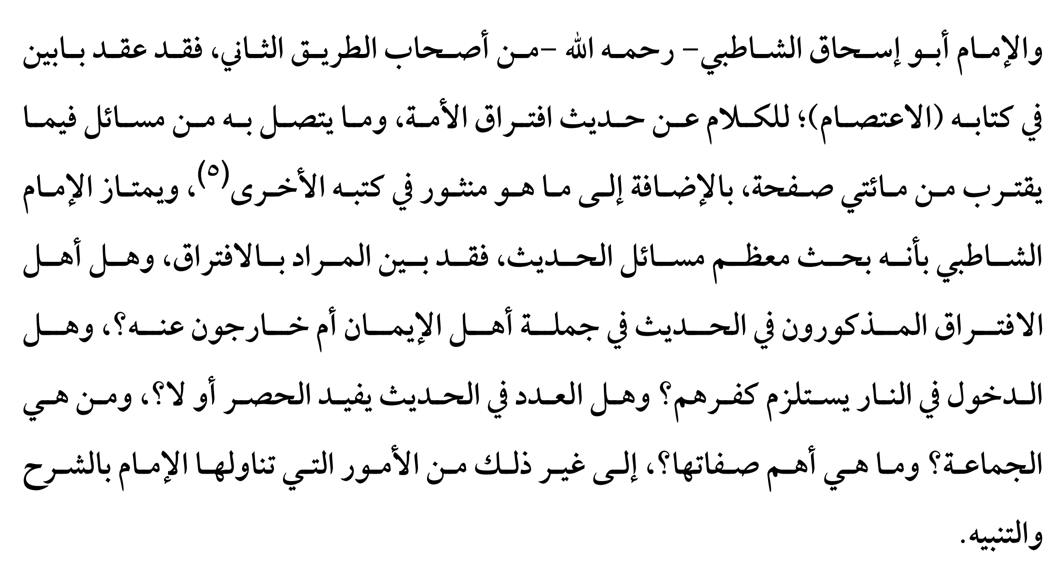
(١) سنن ابن ماجه، ك/ الفتن، ب/ افتراق الأمم، رقم (٣٩٩٢)، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، بدون تاريخ، سنن أبي داود، ك/ السنة، ب/ شرح السنة، رقم (٤٥٩٦)، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ، مجمع ابن حيان، ك/ التاريخ، ذكر افتراق اليهود والنصارى فرقًا مختلفة، رقم (٦٢٧٤) ت/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

(٢) ينظر: التنبيه والرد لأبي الحسين الملطي: صـ١٣، ت/ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢٠٠٧م.

(٣) ينظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق الهالكين لأبي المظفر الإسفرايني: صـ ١٥، ت/ كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

القرن السادس الهجري)[١]،

وأبو الفضل السكسكي ت ٦٨٣هـ[٢].



والطريق الثاني: جعل الحديث مرتكزًا للكلام عن الفرق، مع بيان شيء من مسائله التي تعين على فهمه، وتساعد على رسم صورة أوضح فيما يتعلق بالحديث عن الفرق، كما فعل عبد القاهر البغدادي ت ٤٢٩هـ[٣]، وكما فعل الشهرستاني ت ٥٤٨هـ[٤].

والإمام أبو إسحاق الشاطبي – رحمه الله –من أصحاب الطريق الثاني، فقد عقد بابين في كتابه (الاعتصام)؛ للكلام عن حديث افتراق الأمة، وما يتصل به من مسائل فيما يقترب من مائتي صفحة، بالإضافة إلى ما هو منثور في كتبه الأخرى[٥]، ويمتاز الإمام الشاطبي بأنه بحث معظم مسائل الحديث، فقد بين المراد بالافتراق، وهل أهل الافتراق المذكورون في الحديث في جملة أهل الإيمان أم خارجون عنه؟، وهل الدخول في النار يستلزم كفرهم؟ وهل العدد في الحديث يفيد الحصر أو لا؟، ومن هي الجماعة؟ وما هي أهم صفاتها؟، إلى غير ذلك من الأمور التي تناولها الإمام بالشرح والتنبيه.

---

(١) ينظر: عقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني: ١/ ٢ (القسم المحقق)، ت/ محمد بن عبد الله الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

(٢) ينظر: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لأبي الفضل السكسكي: صـ ٢٤، ت/ د. بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الأردن، الزرقا، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(٣) ينظر: الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي: صـ٩، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

(٤) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني: ١/ ١٩، دار المعرفة، بيروت، ط ٧، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

(٥) ينظر: الاعتصام: ٢/ ١٩٣ الخ.

المسألة الأولى: الافتراق المراد في الحديث:

يـرى الإمـام الشـاطبي: أن الافتـراق الـوارد في حـديث النبـي ﷺ جـاء مطلقًـا (يشـمل كـل اخـتلاف وافتـراق سـواء في الأصـول أو في الفـروع)، ولـذلك يجـب تقييـده بـالخلاف في الأصول والأمور الكلية المتصلة بالدين دون الفروع والجزئيات.



يقـول الإمـام الشـاطبي: (فـلا يصـح أن يـراد مطلـق الافتـراق؛ لأنـه يلـزم أن يكـون المختلفـون في مسـائل الفـروع داخلـين تحـت إطـلاق اللفـظ، وذلـك باطـل بالإجمـاع... وإنمـا يـراد افتـراق مقيـد، وإن لـم يكـن في الحـديث نـص عليـه ففـي الآيـات مـا يـدل عليـه، قـال تعـالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعـام: ١٥٩]، وقـال تعـالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٣٢﴾ [الروم: ٣١، ٣٢]) [١].

ويقـول الشـاطبي: (إن هـذه الفـرق إنمـا تصـير فرقًـا بخلافهـا للفرقـة الناجيـة في معنـى كلـي في الـدين وقاعـدة مـن قواعـد الشـريعة، لا في جزئـي مـن الجزئيـات؛ إذ الجزئـي والفـرع لا ينشـأ عنـه مخالفـة يقـع بسـببها التفـرق شـيعًا، وإنمـا ينشـأ التفـرق عنـد وقـوع المخالفـة في الأمـور الكليـة، وإنمـا افترقـت الفـرق بسـبب أمـور كليـة اختلفـوا فيهـا) [٢]، فـالخلاف المـذموم عنـد الإمـام الشـاطبي إنمـا هـو خـلاف في الأصـول دون الفـروع، بـل الخـلاف في الفـروع غيـر مضـر، وهـو أمـر لابـد منـه، فـإن الله حكـم بحكمتـه أن تكـون فـروع هـذه الملـة قابلـة للأنظـار ومجـالاً للظنـون، وقـد ثبـت عنـد النظـار أن النظريـات لا يمكـن الاتفـاق فيهـا عـادة، فالظنيـات عريقـة في إمكـان الاخـتلاف، لكـن في الفـروع دون الأصـول، وفي الجزئيـات دون الكليـات، فلـذلك لا يضـر هـذا الاخـتلاف [٣]، ويـرى الشـاطبي أن

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٢٢.

(٢) الاعتصام: ٢/ ٢٣٣.

(٣) الاعتصام: ٢/ ١٩٨.

الاختلاف في الفروع أمر لابد منه؛ تحقيقًا للتوسعة على الناس حتى لا يضيق عليهم في أمور دينهم، وذلك كله رحمة من الله تعالى بأمة الإسلام، يقول الشاطبي: (إنا نقطع بأن الخلاف في مسائل الاجتهاد واقع ممن حصل له محض الرحمة وهم الصحابة ومن أتبعهم بإحسان رضي الله عنهم، ولقد عد جماعة من السلف الصالح اختلاف الأمة في الفروع ضربًا من ضروب الرحمة، فقد قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى ت ١٠١هـ: (ما أحب أن أصحاب محمد ﷺ لا يختلفون؛ لأنه لو كان قولاً واحدًا لكان الناس في ضيق، وأنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ رجل بقول أحدهم كان سنة).

ويقول الشاطبي: (ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس باب الاجتهاد، وجواز الاختلاف فيه... فوسع الله على الأمة بوجود الخلاف الفروعي فيهم) [(١)].

وبنحو ما ذهب إليه الشاطبي من أن التفرق المراد في الحديث إنما هو في الأصول دون الفروع ذهب غيره من العلماء، فعبد القاهر البغدادي يؤكد أنه قد علم كل ذي عقل أن النبي ﷺ لم يرد بالفرق المذمومة التي هي من أهل النار فرق الفقهاء الذين اختلفوا في الفروع، مع اتفاقهم على أصول الدين، وأن قصد النبي ﷺ بذكر الفرق المذمومة فرق أصحاب الأهواء، الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العدل والتوحيد والوعد والوعيد إلى آخر ما عدد من مسائل أصول الدين[(٢)].

ويقرر أبو المظفر الإسفراييني أن الخلاف لا يكون خطرًا إلا إذا كان في أصول الدين، فلا يدخل في الخلاف المقصود فرق الفقهاء الذين يختلفون في فروع الشريعة، التي لا يجري فيها التبرى والتكفير[(٣)].

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٠٠.

(٢) الفرق بين الفرق: صـ ١٤.

(٣) التبصير في الدين: صـ ٢٠، ٢٥.

ويلفت الإمام القرطبي – المفسر ت ٦٧١هـ- الأنظار إلى أمر يؤكد أن المراد بالافتراق المحذر منه إنما هو في أصول الدين وقواعده، وهو أن النبي ﷺ أطلق على الفرق لفظ الملل، وأخبر أن التمسك بشيء من تلك الملل موجب لدخول النار، ومثل ذلك لا يقال في الفروع؛ فإنه لا يوجب تعديد الملل ولا عذاب النار(١)، والإمام القرطبي يشير في كلامه هذا إلى قول النبي ﷺ: «إن أهل الكتاب تفرقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملة، وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة»(٢).



هذا، وقد بين الإمام الشهرستاني الفرق بين أصول الدين وفروعه بأن كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهي من الأصول، وإذا كان الدين منقسمًا إلى معرفة وطاعة، فالمعرفة أصل والطاعة فرع، ومن تكلم في المعرفة والتوحيد كان أصوليًا، ومن تكلم في الطاعة والشريعة كان فروعيًا، فالأصول هو موضوع علم الكلام، والفروع هو موضوع علم الفقه(٣).

وعلى عكس المفهوم من كلام الشهرستاني من أن التفرق المقصود إنما هو خاص بمسائل أصول الدين، والتي محل دراستها علم الكلام، يذهب الإمام الشاطبي إلى أن التفرق المقصود في الحديث وإن كان في الأصول، فإن ذلك ليس خاصًا بقواعد العقائد وحدها، بل يشمل أصول العقيدة وأصول الشريعة، وتلك هي القواعد الكلية التي ذكرت في كلام الإمام الشاطبي قبل ذلك، ويدلل الشاطبي على ذلك بأمور منها:

١- أن لفظ الدين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا﴾ [الأنعام: ١٥٩] يشمل العقائد وغيرها، فتخصيصه بالعقائد تحكم.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي: ١٢/ ١٣٠، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

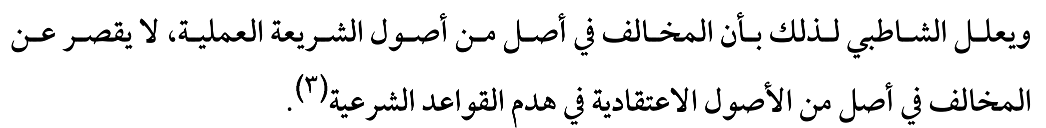
(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم: ك/ العلم، ب/ في توقير العالم، حديث رقم (٤٤٣).

(٣) الملل والنحل للشهرستاني: ١/ ٥٤.



٢- أن الله تعالى قال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، والصراط المستقيم هو الشريعة على العموم، ولم يختص بالعقائد.

٣- أن النبي ﷺ قال في وصف الخوارج -وهم من الفرق المذمومة والداخلة في الحديث باتفاق: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم... يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»[(١)]، وكلا الأمرين- قراءة القرآن بدون تدبر، وقتل أهل الإسلام- غير مخصوص بالعقائد، إلى غير ذلك من الأدلة التي ذكرها الشاطبي؛ تأكيدًا على أن المراد بالتفرق المذموم إنما هو التفرق في الأصول العقدية والشرعية[(٢)].


ويعلل الشاطبي لذلك بأن المخالف في أصل من أصول الشريعة العملية، لا يقصر عن المخالف في أصل من الأصول الاعتقادية في هدم القواعد الشرعية[(٣)].

وإن كان قول الشاطبي في تحديد ماهية الاختلاف والتفرق المراد: (ذلك الاختلاف في الآراء النحل والأديان والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به أو يشقى في الدنيا والآخرة) [(٤)] يميل به إلى أن التفرق يقصد به أولاً التفرق في العقائد والملل، وبذلك لا يبتعد الشاطبي كثيرًا عما ذكره الشهرستاني، وما هو مفهوم من كلام أبي المظفر الإسفراييني فيما سبق، فغالب الظن: أن أحدًا لا ينازع في أن الخلاف في الأصول الشرعية موجب للتفرق المذموم، لكن المقصود الأول من ذم المتفرقين هو التفرق في أصول العقائد.

(١) صحيح البخاري، ك/ أحاديث الأنبياء، ب/ قول الله تعالى: ﴿ ي ي ي د مئا﴾ [الحاقة: ٦] حديث رقم (٣٣٤٤) عن أبي سعيد الخدري ﵁.

(٢) الاعتصام: ٢/ ٢٣٠ وما بعدها.

(٣) الموافقات للشاطبي: ٥/ ١٤٧، دار ابن عفان، الطبعة الأولى سنة ١٤٨١هـ/ ١٩٩٧م.

(٤) الاعتصام: ٢/ ١٩٥.

ويؤكد الإمام الشاطبي أن كل اختلاف وتفرق لم يورث عداوة ولا بغضاء ولا فرقة، فهو ممدوح، وأن كل اختلاف أو تفرق أدى إلى العداوة والتنافر والتنابذ والقطيعة، فليس من أمر الدين في شيء[(١)]، ولا شك أن كلام الشاطبي هذا معناه أوسع مما هو مقصود في الحديث، فالخلاف الذي يجر إلى العداوة والشحناء والفرقة قد يكون في أمر كلي أو جزئي، وكأن بالإمام الشاطبي في كلامه السابق يلفت الأنظار إلى أن هناك نوعًا من الاختلاف مذموم، حتى وإن لم يتناوله حديث الافتراق، فمسائل النزاع التي تنازع فيها الأمة في الأصول والفروع إن أقر بعضهم بعضا ولم يبغ بعضهم على بعض كان ذلك علامة الرحمة من الله تعالى، فإن لم يرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم إمّا بالقول مثل التكفير والتفسيق، وإما بالفعل مثل الحبس والضرب والقتل[(٢)].

المسألة الثانية: هل العدد في الحديث يفيد الحصر؟

اختلف العلماء في المراد من إخبار النبي ﷺ أن أمته ستفترق ثلاثًا وسبعين فرقة، هل العدد في ذلك يفيد الحصر أم أن له معنى آخر مقصود للنبي ﷺ؟

على قولين:-

القول الأول: العدد في الحديث يفيد الحصر، فعدد الفرق كما نص رسول الله ﷺ لا يحتمل الزيادة ولا النقصان، وأشار أبو المظفر الإسفراييني ت ٤٧١هـ إلى أن ذلك من جملة الإخبار عن الغيب المستقبل، فالله تعالى حقق في افتراق هذه الأمة ما أخبر به الرسول ﷺ من افتراقها إلى ثلاث وسبعين فرقة، واحدة ناجية، والباقون في النار[(٣)].

وأصحاب هذا القول هم أكثر مؤرخي الفرق الإسلامية وغيرهم من العلماء، وممن ذهب إلى

---

(١) الموافقات: ٥/ ١٦٣.

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ٢/ ٧٧٧، ت/ شعيب الأرناؤوط، د/ عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٣) التبصير في الدين: صـ٢٣.



هذا القول: أبو الحسين الملطي ت (٣٧٧هـ) [١]، وأبو منصور البغدادي ت ٤٢٩هـ [٢]، والشهرستاني ت (٥٤٨هـ) [٣]، وأبو محمد اليمني [٤]، والشريف الجرجاني ت (٨١٦) [٥].

والقول الثاني: ذهب أصحابه إلى أن العدد المذكور في الحديث ليس مقصودًا، بل مراد النبي ﷺ من ذلك الإخبار عن كثرة وقوع الفرق في الأمة، بدون أن يقصد عدم الزيادة والنقصان عن الثلاث والسبعين، وعللوا لهذا بأن الفرق أكثر من العدد المذكور، والحديث جار على طريقة العرب في كلامها، بأن تطلق العدد وتريد به الكثرة، وقد نزل بذلك القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] [٦].

وقد ذكر الإمام الشاطبي ما ذهب إليه كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين من أن العدد في الحديث محصور في ثلاث وسبعين فرقة، ولذلك عينوا الفرق المرادة في الحديث بأسمائهان ثم بين أن محاولة تطابق الحديث للفرق الموجودة في محيط الأمة ليست على القطع بأن هؤلاء هم المقصودون، فليس على ذلك دليل شرعي، ولا العقل يدل على انحصاره في العدد المذكور بدون زيادة ولا نقصان [٧].

ويرى الشاطبي أن العدد المذكور في الحديث لا يفيد الحصر، بل ذكر ليكون بمثابة الجنس الذي يندرج تحته أنواع كثيرة؛ (فإن رسول الله ﷺ أراد بتفرق أمته أصول

(١) التنبيه والرد: صـ ٢٥.

(٢) الفرق بين الفرقة: صـ ١٥، ٣٤.

(٣) الملل والنحل: ١، ٤٩.

(٤) عقائد الثلاث والسبعين فرقة: صـ ١٠.

(٥) شرح المواقف للشريف الجرجاني: ٨/ ٤٠٩، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

(٦) حقيقة الفرقة الناجية سقاق بن علي الكاف: صـ ٣٦، دار القلم، دمشق ط١١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

(٧) الاعتصام: ٢/ ٢٥٠.

الفرق التي تجري مجرى الأجناس للأنواع، والمعاقد للفروع، لعلهم- والعلم عند الله ما بلغن- هذا العدد إلى الآن، غير أن الزمان باق، والتكليف قائم، والخطرات متوقعة، وهل قرن أو عصر يخلو إلا وتحدث فيه الفرق؟) [(١)].



هذا، وقريب من رأي الشاطبي ما ذهب إليه فخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ، فقد حمل الحديث على أن مراده ﷺ بالعدد الفرق الكبار (أصول الفرق)، ولا يمكن أن يقل العدد عن ثلاث وسبعين، أما إن كان أكثر من ذلك فلا يضر، معللاً لكون الفرق أكثر من العدد المذكورة بقوله: (كيف ولم نذكر في هذا المختصر كثيرًا من الفرق المشهورة، ولو ذكرناها كلها مستقصاة، لجاز أن يكون أضعاف ما ذكرنا، بل ربما وجد في فرقة واحدة من فرق الرفض وهم الإمامية ثلاث وسبعون فرقة)[(٢)]، وصنيع الإمام أبي الحسن الأشعري ت ٣٢٤هـ- يدل على أن عدد الفرق أكثر من ثلاث وسبعين -وإن لم يعتمد على حديث الفرق في تأريخه له- فقد ذكر أن الشيعة الغالية خمس عشرة فرقة، وغير الغالية خمس وعشرون، والزيدية ست فرق، والعجاردة خمس عشرة فرقة، والإباضية من الخوارج أربع فرق، والمرجئة اثنتا عشرة فرقة، بالإضافة إلى النجدات، والصفرية، والأزارقة، والجهمية، والضرارية، والحسينية، وأهل الحديث والسنة، كل واحدة من هؤلاء فرقة واحدة، فيكون مجموع الفرق التي ذكرها أربعًا وثمانين فرقة[(٣)]، وممن ذهب من العلماء إلى أن العدد للتعبير عن الكثرة

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٥٢.

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لفخر الدين الرازي: صـ ٧٥، ت د/ علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

(٣) مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ١/ ٢٥، ٣٤، ٧٠، ٨٨، ٩٦، ١١٤، ٢٢٠، وما بعدها، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.



القاضي أبو بكر بن العربي ت ٥٤٣هـ[١]، وابن الملقن ت (٨٠٤هـ) [٢]، والشيخ زادة ت (١٢٠٥هـ)، وأبو الحسن عبيد الله المباركفوري ت ١٤١٤هـ[٣].

والذي أميل إليه أنّ العدد لا يفيد الحصر وذلك لما يلي:

١- أن محاولة مؤرخي الفرق المطابقة بين الفرق الموجودة في محيط الأمة وبين العدد المذكور في الحديث، ليست قاطعة ولا يدل عليها دليل من شرع أو عقل.

٢- أن محاولات حصر الفرق في العدد المذكور فيها قدر من التعسف في تكييف الفرق الصغيرة وضغطها تحت مظلة الفرق الكبيرة ؛حتى يتم العدد المذكور في الحديث، بالإضافة إلى أن أصحاب هذا الاتجاه قد حاولوا وقف عجلة التاريخ واختزال مفهوم الأمة بحيث ينتهي في وجودها الحسي عند كتابتهم لتاريخ الفرق، ولاشك أن أمة محمد ﷺ يمتد وجودها من البعثة إلى يوم القيامة[٤]، وقد ألمح الإمام الشاطبي إلى ذلك في قوله السابق: (غير أن الزمان باق، والتكليف قائم، والخطرات متوقعة، وهل قرن أو عصر يخلو إلا وتحدث فيه الفرق؟».

*** المسألة الثالثة: هل دخول بعض الفرق النار يستلزم كفرها؟**

ذهب جماعة من مؤرخي الفرق وعلماء الكلام إلى الحكم على بعض الفرق

---

(١) المسالك في شرح موطأ الإمام مالك للقاضي ابن العربي: ٣/ ٤٠١ دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لسراج الدين ابن الملقن: ٣٢/ ٣٤٠، دار النوادر، دمشق، سوريا، بدون تاريخ.

(٣) مراعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعبيد الله المباركفوري: ١/ ٢٧٢، دار البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية الهند ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٤) ينظر: حديث افتراق الأمة والطائفة الناجية (دراسة منهجية نقدية، د/ كايد يوسف قرعوش: صـ ١٠، مجلة الجامعة الأردنية في الدراسات الإسلامية العدد (١) ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.



الموجودة في محيط الأمة الإسلامية –عبر تاريخها– بالكفر والخروج من الملة، ومن هؤلاء العلماء :عبد القاهر البغدادي، فقد أخرج عشرين فرقة من فرق الروافض والخوارج والمعتزلة من دائرة الأمة الإسلامية [١]، وأبو إسحاق الإسفراييني الذي ذهب إلى أن العدد أكثر من عشرين فرقة[٢]، وفخر الدين الرازي الذي عقد بابًا تحت عنوان: (الذين يتظاهرون بالإسلام وإن لم يكونوا مسلمين)، أدرج تحته جميع فرق الباطنية[٣]، وقبل هؤلاء أبو الحسين الملطي، فقد أخرج عددًا من الفرق من تحت راية الإسلام، ومال إلى تكفير المعتزلة في قوله: (واعلم أن للمعتزلة من الكلام ما لا استجيز ذكره؛ لأنهم قد خرجوا عن أصول الإسلام إلى فروع الكفر)[٤].

وعلى خلاف ما ذهب إليه هؤلاء العلماء وغيرهم يرى الإمام الشاطبي أن الفرق جميعها داخل في الأمة الإسلامية، ويحاول أن يرد على من قال بخروج بعض الفرق من الإسلام مستدلاً على ذلك بالربط بين دخول النار –(كلها في النار)– والكفر، بأن الحديث يقتضي إنفاذ الوعيد ظاهرًا، ويبقى الخلود وعدمه مسكوتًا عنه، فلا دليل فيه على شيء من الكفر؛ إذ الوعيد بالنار قد يتعلق بعصاة المؤمنين، كما يتعلق بالكفار[٥]، وعلى ما ذهب إليه الشاطبي بأن الحديث لا يدل على كون الفرق كافرة يكون معنى قوله ﷺ: «كلها في النار» أنهم يتعرضون لما يدخلهم النار من الأفعال أو الأقوال، فمن يدخل منهم النار يدخل بذنبه، ثم يخرج منها برحمة الله تعالى[٦]، كما رد الإمام الشاطبي على من حكم بكفر الخوارج مستدلاً بأمر النبي ﷺ بقتلهم رابطًا

---

(١) الفرق بين الفرق: صـ ٢١، ٣٢، ٢١٢.

(٢) التبصير في الدين: صـ ١١٣.

(٣) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: صـ ٧٦.

(٤) التنبيه والرد: صـ ٣٠، صـ٤٨ ط المكتبة الأزهرية للتراث، ت/ محمد زاهد الكوثري، ط ٢٠٠٧م.

(٥) الاعتصام: ٢/ ٢٣٠.

(٦) شرح مشكاة المصابيح للطيبي: ٢/ ٦٤٠.



بين الأمر بالقتل والكفر، فقد قال رسول الله ﷺ: «يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الإسلام كما يرمق السهم من الرمية، لا يجاوز الإيمان حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم»(١)، أجاب الشاطبي عن الاستدلال بهذا الحديث بأن الأمر بالقتل لا يدل على الكفر؛ إذ للقتل أسباب غير الكفر، كقتل المحارب والفئة الباغية بغير تأويل، وما أشبه ذلك، فالحق ألا يحكم بكفر من هذا سبيله(٢).

ويستدل الشاطبي على أنه لا يجوز تكفير فرقة من الفرق، وأن جميعها داخل ربقة الإسلام بما يلي:

١- أن النبي ﷺ عندما أخبر عن الافتراق أضاف جميع الفرق إلى أمته (تفترق أمتي)، ولو كانت الفرق خارجة عن الأمة لم يضفها إليها(٣).

٢- كما يستدل بالاستصحاب على أن الفرق لم تخرج من الإسلام، فليس في النصوص الشرعية ما يدل دلالة قطعية على خروج أهل البدع كالخوارج والقدرية وغيرهم عن الإسلام، والأصل بقاؤه حتى يدل دليل على خلافه(٤)، فما ثبت إسلامه بيقين، لا يخرج منه إلا بيقين(٥).

٣- كما يستدل -أيضا- بحال الصحابة الكرام في موقفهم من بعض الفرق التي ظهرت في زمنهم، يقول الشاطبي: (وقد افترقت الأمة في تكفير الفرق أصحاب البدع العظمى، ولكن الذي يقوى في النظر عدم القطع بتكفيرهم، والدليل عليه عمل السلف

(١) صحيح البخاري، ك/ المناقب، ب/ علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦١١) من علي ﷺ.

(٢) الموافقات: ٤/ ١٤٠.

(٣) الموافقات: ٤/ ١٣٩.

(٤) الموافقات: ٤/ ١٤٠.

(٥) الاعتصام: ٢/ ٢١٥.

الصالح، ألا ترى إلى صنيع علي رضي الله عنه في الخوارج، وكونه عاملهم في قتالهم معاملة أهل الإسلام، على مقتضى قول الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾ [الحجرات: ٩]، فإنه لما اجتمعت الحرورية، وفارقت الجماعة لم يهيجهم علي ولا قاتلهم، ولو كانوا بخروجهم مرتدين لم يتركهم؛ لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»[١]، ولأن أبا بكر رضي الله عنه خرج لقتال أهل الردة ولم يتركهم) [٢].

قلت: ولا يتضح معنى كلام الشاطبي إلا إذا علم أن عليا رضي الله عنه قد أرسل بعض الصحابة إلى الخوارج؛ محاولة لإرجاعهم إلى ما عليه جماعة الإسلام، ثم بعد ذلك قاتلهم، وسيأتي زيادة توضيح لهذا الأمر.

٤- كما يستدل الشاطبي بحال كل فرقة من تلك الفرق، فكل فرقة تدعي الشريعة وأنها المتبعة لها، المتمسكة بأدلتها، العاملة على ما ظهر لها من طريقها، وتناصب العداوة لكل من ينسبها إلى الخروج عنها، وترمي بالجهل وعدم العلم من خالفها؛ لأنها تدعي أن ما ذهبت إليه هو الصراط المستقيم دون غيره، وحالهم هذا يؤكد أنهم يخالفون من خرج عن الإسلام؛ لأن المرتد إذا نسبته إلى الردة أقر ورضي ولم يسخط، كسائر اليهود والنصارى وأرباب النحل المخالفة للإسلام، بخلاف هؤلاء فهم ينسبون إلى الإسلام ويعلنون تمسكهم به[٣]، فالشاطبي رحمه الله يستدل بحال كل فرقة وتظاهرها بالإسلام، لكن قد يضعف هذا الدليل إذا علم أن هناك الكثير ممن تظاهر بالإسلام وانتسب إليه وهو من الكافرين به، الناقمين عليه.

٥- كما يستدل الشاطبي على عدم تكفير أي فرقة من الفرق بأن التعيين في دخول الفرق تحت مقتضى الحديث أمر صعب، وهو أمر اجتهادي لا قطع فيه، إلا ما دل

---

(١) صحيح البخاري، ك/ الجهاد والسير/ ب/ لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧) عن علي رضي الله عنه.

(٢) الاعتصام: ٢/ ٢١٥.

(٣) الاعتصام: ٢/ ٢٣٥.

عليه الدليل القاطع للعذر، وما أعز وجود مثله(١).

هذا وقد ذهب إلى مثل ما ذهب إليه الشاطبي الإمام أبو الحسن الأشعري ويتضح ذلك في تسميته كتابه في الفرق الإسلامية (مقالات الإسلاميين) وقد صرح بأن الإسلام يشمل جميع الفرق ويجمعهم(٢)، وأبو محمد اليمني في ذكره للثلاث والسبعين فرقة لم يكفر أحدًا منهم، إلا أنه إذا بالغ في التحذير من بعض الفرق عبر بقوله: (فالحذر منهم) (٣)، وقد كان الإمام الشافعي ت ٢٠٤هـ رحمه الله لا يرد شهادة أحد من أهل الأهواء إلا الخطابية؛ لأنهم كانوا يبيحون الكذب(٤) وذلك منه إشارة إلى أنه لا يكفر أحدًا من الفرق التي وجدت في زمانه.



قلت: والذي أميل إليه هو عدم تكفير أحد من الفرق؛ إذ الواجب الاحتراز من التكفير؛ لأن استباحة دماء المصليين والموحدين خطر، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم، وقد عصم النبي ﷺ دماء كل من نطق بالشهادتين، وحسابهم على الله تعالى، فالعصمة مقطوع بها مع الشهادة، ولا ترتفع ولا يستباح خلافها إلا بقاطع، ولا قاطع من شرع ولا قياس، وما ورد من أحاديث فيها التصريح بكفر بعض الفرق، فيمكن حمله على أنها وردت على طريق التغليظ، أو هي من باب الكفر دون الكفر، إلى غير ذلك من التخاريج الحسنة التي ذكرها القاضي عياض ت (٥٤٤هـ) رحمه الله تعالى(٥)، ثم إن تكفير المسلمين مما يثير الفتن

---

(١) الموافقات ٤/ ١٤٠.

(٢) مقالات الإسلاميين: ١/ ٢١.

(٣) عقائد الثلاث وسبعين فرقة: صـ٢٣، صـ٢٥، صـ٢٨، صـ٢٩.

(٤) شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني: ٥/ ٢٢٨، ت د/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض: ٢/ ٢٧٨ وما بعدها، دار الفكر، بيروت، ط١،

والأخطار، فضلاً عن أكثر الخائضين في هذا الأمر إنما يحركهم التعصب، والجهل بمقاصد الشريعة، ومحامل نصوصها(١).

*** المسألة الرابعة: من هي الفرقة الناجية؟**

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قد يعجب القارئ من عرض هذه المسألة، لأن الرسول ﷺ قد كفانا مؤنة الجواب عن هذا السؤال (من هي الفرقة الناجية؟)، عندما سئل عن أهل النجاة من الصحابة الكرام، فكان جوابه: «ما أنا عليه وأصحابي»، وكأن بالإمام الشاطبي عندما تعرض للجواب عن سؤالنا -وقد توسع في الإجابة عنه ذاكرًا الآراء ومعقبا ومرجحًا كما سيأتي- كأنه كان يسمع صوتًا يقول صاحبه: قد كفيت الجواب من خير الخلق فلا حاجة لما ستذكره من جواب، ولذلك حاول إقناع صاحب هذا الصوت، مبينًا السبب الذي لأجله عرض تلك القضية، وهو أن كل داخل تحت راية الإسلام يدعي أنه هو الذي نال رتبة النجاة، ودخل في غمار تلك الفرقة، وكل فرقة تنازع صاحبتها في فرقة النجاة، فصاحب نفي الصفات يدعي أنه الموحد، والمعتزلة القائلون باستقلال العبد يدعون أنهم أهل العدل والتوحيد، والمشبه يدعي أنه المثبت لذات الباري وصفاته وهكذا، وكل فرقة تحتج على مدعاها بالآيات والأحاديث، فالخوارج تحتج بقوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله»(٢)، والمرجئة تحتج بقوله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه فهو في الجنة وإن زنى وإن سرق»(٣)، والقدري يحتج بقوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾

١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

(١) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي: صـ ١٣٥.

(٢) صحيح البخاري، ك/ الاعتصام بالكتاب والسنة، ب/ قول النبي ﷺ: «لا تزل طائفة من أمتي ظاهرين» رقم (٧٣١١).

(٣) مسند الإمام أحمد، حديث رقم (٢٢٠٦٠)، ت/ شعيب الأرناؤوط وآخرين.. مؤسسة الرسالة، بيروت،

[الروم: ٣٠]، والمفوض يحتج بقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشمس: ٨]، فجميع الفرق تحوم حول الانتظام في سلك الفرقة الناجية، وتتمسك ببعض الأدلة وترد ما سواها، مما يوقع في اللبس والحيرة، حتى صار تعيين الفرقة الناجية من الصعوبة بمكان في زمان الإمام الشاطبي(١).



وكيف يكون حال الأمة عندما تنقسم على نفسها، وتزعم كل فرقة أنها هي الناجية؟ وقد تقيم بعض الفرق على دعواها برهانًا أوهى من بيت العنكبوت، ومنهم من يشتغل بتعداد الفرق المخالفة لما هو عليه، ويعمد إلى ما شذ من أقوال المخالفين؛ ليبين أنهم أهل الهلاك، وأنه ومن على شاكلته هم أهل النجاة وحدهم، ولربما لو انشغل بحاله، وفتش فيما عنده لوجد ما هو أشنع من مقالات مخالفه(٢) ولا شك أن أمة كهذه تكون ألعوبة في أيدي أعدائها، ويشغلها ما هي فيه من حمل العداء للموحدين عن التفرغ لقضاياها الكبرى، سواء منها الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، أو غير ذلك من الأمور التي يجب نبذ الخلاف والفرقة؛ لتجاوز جميع العقبات في سبيل نهضة أي أمة أرادت أن تتبوأ مكانة تليق بها بين الأمم.

وذكر الإمام الشاطبي أن العلماء اختلفوا في تحديد الجماعة المرادة في حديث النبي ﷺ، والتي بتحديدها يتضح من هي الفرقة الناجية على خمسة أقوال:

الأول: أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام. فما كانوا عليه من أمر دينهم فهو الحق، ومن خالفهم مات ميتة جاهلية. سواء خالفهم في شيء من الشريعة أو في إمامهم وسلطانهم، ثم عقب الشاطبي بأنه على هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة وعلماؤها وأهل الشريعة العاملين بها، ومن

ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(١) الاعتصام: ٢٨٢- ٢٨٧.

(٢) افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، محمد بن إسماعيل الصنعاني: صـ ٧٨، دار العاصمة، الرياض، ط١ ١٤١٥هـ.

سواهم داخلون في حكمهم؛ لأنهم تابعون لهم ومقتدون بهم(١).

والثاني: أنها جماعة العلماء المجتهدين؛ لأن الله جعلهم حجة على العالمين، ومنها تأخذ العامة أمر دينها، وتفزع إليها في النوازل، وهي تبع لها، ويرى الشاطبي أنه على هذا القول لا مدخل لمن ليس بعالم مجتهد؛ لأنه داخل في أهل التقليد، ومن عمل منهم بما يخالف جماعة العلماء فهو صاحب الميتة الجاهلية.



والثالث: أنها الصحابة الكرام؛ فإنهم الذين أقاموا أعماد الدين وأرسوا أوتاده، ولا يمكن أن يجتمعوا على ضلالة أصلاً، وإن أمكن ذلك فيمن سواهم، وعلى هذا القول فلفظ الجماعة مطابق لقوله ﷺ في الرواية الأخرى: «ما أنا عليه وأصحابي، فالصحابة هم المتقلدون لكلام النبوة، المهتدون للشريعة الذين فهموا أمر دين الله بالتلقي من نبيه مشافهة، على علم وبصيرة بمواطن التشريع وقرائن الأحوال، بخلاف غيرهم(٢).

والرابع: أن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمر، فواجب على غيرهم من أهل الملل إتباعهم، ويرى الشاطبي أن هذا القول يمكن أن يرجع إلى الرأي الثاني؛ لأنه يقتضي ما يقتضيه، والأظهر: أن يرجع إلى القول الأول.

والخامس: الجماعة هي جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير، فأمر النبي ﷺ بلزومه، ونهى عن مخالفة ما اجتمعت عليه الأمة من تقديمه عليهم.

وبعد أن ذكر الإمام الشاطبي المراد بالجماعة التي حكم لها بالنجاة، اختار أن الجماعة هم أهل العلم والاجتهاد فالاعتبار إنما هو بالسواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم، وإن ضم إليهم العوام فبحكم التبع؛ لأنهم غير عارفين بالشريعة،

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٩٢.

(٢) الاعتصام: ٢/ ٢٩٢- ٢٩٥.

فلابد من رجوعهم في دينهم إلى العلماء. فالعلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا(١).

وقريب مما رجحه الإمام الشاطبي ما ذهب إليه جماعة من العلماء من أن أهل النجاة هم أهل الحديث، فهم نقلة الشريعة وحفظتها والقائمون عليها وسدنتها، وبهم يتبين الصحيح من الفاسد من حديث رسول الله ﷺ، وعلى رأس القائلين بهذا القول الإمام أحمد بن حنبل ت (٢٤١هـ) رحمه الله تعالى(٢).

قلت: حق الفقهاء العاملين والأئمة المجتهدين وأهل الحديث أن يكونوا داخلين في أهل النجاة، وأن يكونوا أهلاً لتبادر الذهن إليهم عند الحديث عن الجماعة التي أخبر النبي ﷺ عنها بأنها ناجية، لكن ليس من الحق حصر الفرقة الناجية في هؤلاء وهؤلاء، فالفرقة الناجية تتسع دائرتها لأكثر من ذلك، وقد أحسن عبد القاهر البغدادي صنعًا حيث ضمن أهل السنة والجماعة (أهل النجاة) ثمانية أصناف من الناس: أهل الكلام الذين أحاطوا علمًا بأبواب التوحيد والنبوة وتبرأوا من التشبيه والتعطيل، وجميع آراء أهل الأهواء والضالة، وأئمة الفقه من فريقي الرأي والحديث، وأئمة الحديث الذين أحاطوا علمًا بطرق الأخبار والسنن المأثورة عن النبي ﷺ، وأئمة الأدب والنحو والتصريف الذين لم يختلط علمهم بشيء من أداء أهل الأهواء الضالة، وأهل العلم بالقراءات والتفسير، والزهاد الصوفية الذين أبصروا فاقصروا، واختبروا فاعتبروا، ورضوا بالمقدور، وقنعوا بالميسور وعلموا أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك مسئول عن الخير والشر، والصنف السابع: المرابطون في ثغور المسلمين، يجاهدون الأعداء، ويحمون حمى المسلمين وآخر الأصناف: عامة البلدان التي غلب فيها شعار أهل السنة(٣).

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٩٥- ٢٩٧.

(٢) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني ١/ ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٨٩م، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقطب القسطلاني، ١/ ٦، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر ط٧، ١٣٢٣هـ.

(٣) الفرق بين الفرق: صـ ٢٧٦- ٢٧٩، وينظر: شرح النووي على مسلم: ١٣/ ٦٧، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

وإن مـن حـاول حصـر الفرقـة الناجيـة في الأشـاعرة وحـدهم أو في الماتريديـة وحـدهم أو في أهـل الحـديث وحـدهم، أو في غيـرهم مـن التسـميات التـي جـدت علـى أذهـان المسـلمين منـذ بـدايات القـرن العشـرين المـيلادي أو إخـراج طائفـة مـن أهـل التوحيـد والإسـلام مـن دائرة النجاة فقد أبعد النجعة وضيق رحمة الله الواسعة.



هذا، وقد استشكل بعض العلماء القول بأن فرقة واحدة هي الناجية، وأن من عداها ففي النار، فحكموا بأن الحديث المخبر عن ذلك غير صحيح فلا يحتج به(١)، وقد حاول بعضهم أن يرفع هذا الاستشكال فقال: إن المراد بالأمة في الحديث أمة الدعوة لا أمة الإجابة، فالأمة المفترقة هي التي دعاها النبي ﷺ إلى الإيمان بالله والإقرار بوحدانيته، وكل من آمن به واستجاب دعوته فهم أهل النجاة، لكن هذا الدفع يبعده إخبار النبي ﷺ بافتراق اليهود والنصارى؛ لأنهم داخلون في أمة الدعوة قطعًا.

ولعـل أحسـن الأمـور التـي يـدفع بهـا الإشـكال أن يقـال: هـذه الفـرق المحكـوم عليهـا بـالهلاك قليلـة العـدد لا يكـون مجموعهـا أكثـر مـن الفرقـة الناجيـة، فالأكثريـة للنـاجين ولـيس للهـالكين، كمـا أن ذكـر العـدد في الحـديث لـيس لبيـان كثـرة الهـالكين، وإنمـا هـو لبيـان اتسـاع طـرق الضـلال وشـعبها ووحـدة طريـق الخيـر، ونظيـر ذلـك قولـه تعـالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعـام: ١٥٣](٢).

(١) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري: ٣/ ١٣٨، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ، مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي: ٢٢/ ١٨٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

(٢) افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة: صـ ٥٥- ٦٧.



المبحث الثالث

أسباب افتراق الأمة عند الإمام الشاطبي

يقسم الإمام الشاطبي أسباب التفرق إلى قسمين رئيسين: أحدهما راجع إلى كسب العباد، والآخر خارج عن مقدورهم وكسبهم، ويتحصل من القسمين أربعة أسباب للتفرق عند الشاطبي:

السبب الأول: وهو الخارج عن مقدور العباد وكسبهم، والراجع إلى سابق القدر، فسابق القدر حتم على الخلق ما هم عليه من الاختلاف والتفرق(١).

ويستدل الإمام على ذلك السبب بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، فقد أخبر سبحانه أنهم لا يزالون مختلفين أبدًا، وأنه إنما خلقهم للاختلاف، فلا يمكن أن يقع منهم إلا ما سبق في العلم، ويبين الشاطبي الاختلاف المراد في الآية بأنه ليس المراد الاختلاف في الصور كالحسن والقبيح والطويل والقصير، ولا في الألوان كالأحمر والأسود، ولا في أصل الخلقة كالتام الخلق والأعمى والبصير والأصم والسميع، ولا في الخُلق كالشجاع والجبان والجواد والبخيل، وإنما المراد الاختلاف الذي بعث الله النبيين ليحكموا فيه بين المختلفين كما قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وذلك هو اختلاف في الآراء والنحل والأديان والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به أو يشقى في الدنيا والآخرة(٢)، فأبى الله إلا ما سبق به علمه من اختلاف

(١) الاعتصام: ١/ ١٩، ٢/ ١٩٤.

(٢) الاعتصام: ٢/ ١٩٤، ١٩٥.

الأمة، كما اختلفت غيرهم [1].

قلت: ما ذكره الإمام الشاطبي صحيح لا شك فيه، إلا أنه لا ينبغي الاتكاء على القدر في هذه المسألة؛ إذ الاتكاء على القدر هنا قد يفتح بابًا للتواكل والسلبية، كما أنه قد يغلق على الأمة محاولات لم الشمل ورأب الصدع، الذي عانت منه الأمة ولا تزال، والذي ما فتئ العقلاء من هذه الأمة ينادون بضرورة نزع فتيل الخلاف والفرقة بين صفوفها، وإن كان الواجب على المسلم الرضا بالمقضي من جهة أن الله تعالى قضاه وقدره، لكن لا يرضى به من جهة تعلقه بكسب العباد واشتراكهم في تحقيقه إذ كان شرًا، وهذا ما دفع الإمام الشاطبي إلى الحديث عن أسباب الخلاف والفرقة التي هي راجعة لكسب العباد، واعتبار ذلك هو المقصود من الكلام عند حديثه عن افتراق الأمة[2].



أسباب افتراق الأمة الكسبية عند الإمام الشاطبي:

يـذكر الإمـام الشـاطبي ثلاثـة أسـباب للافتـراق ترجـع إلـى كسـب العبـاد وفعلهـم ويـرى أن هذه الثلاثة قد تجتمع وقد تفترق:

الأول: الجهل:

يـرى الإمـام الشـاطبي أن سـبب افتـراق الأمـة الـرئيس هـو الجهـل، فهـو الأصـل في الافتـراق، وإليـه ترجـع جميـع أسـباب افتـراق الأمـة واختلافهـا[4]، وبـين الشـاطبي هـذا السـبب بـأن يعتقـد الإنسـان في نفسـه، أو يعتقـد فيـه أنـه مـن أهـل العلـم والاجتهـاد في الـدين ولـم يبلـغ تلـك الدرجـة، فيعمـل علـى ذلـك، ويعـد رأيـه رأيـا وخلافـه خلافـا، مـن غيـر إحاطـة بمعـاني الشـريعة، ولا رسـوخ في فهـم مقاصـدها[5]؛ ويـرى الشـاطبي أن الجهـل أعـم مـن عـدم

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٠٢.

(٢) الاعتصام: ٢/ ١٩٤.

(٣) الاعتصام: ٢/ ٢١٢ وما بعدها.

(٤) الاعتصام: ٢/ ٢٠٢.



معرفة المرء بأحكام الإسلام، بل قد يعرف نصوص الشريعة كلها، إلا أنه يفهمها فهمًا مغلوطًا، أو يفهمها فهمًا مقطوعًا عن مقاصدها، وهذا ما حاول بيانه مع ضرب مثال له في قوله: (فإتباع ظواهر القرآن على غير تدبر ولا نظر في مقاصده ومعاقده، والقطع بالحكم به في بادئ الرأي والنظر سبب من أسباب التفرق ومعاندة الشريعة، ألم تر إلى قوله ﷺ في وصف الخوارج: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم»؟(٢)، فبرغم كونهم يقرؤون القرآن، إلا أنهم خرجوا عن الدين كما يخرج السهم من الصيد المرمي؛ لأن رسول الله ﷺ وصفهم بأنهم لا يتفقهون في القرآن حتى يصل إلى قلوبهم، ولذلك انطلقوا إلى آيات أنزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، ومن رضي بحكمه فقد كفر، ولذلك يخرجون فيقتلون الناس متأولين هذه الآية، وهذا ناشئ عن الجهل بالمعنى الذي نزل فيه القرآن)(٣).

وهذا الذي ذكره الإمام هو الداء العضال، والشر المستطير الذي ابتليت به الأمة في هذه الآونة، حتى إنك ترى كثيرًا مما يحسبون أنفسهم حماة الإسلام ودعاته يأخذون الإسلام من ذيله، ويتركون الأصول ويناضلون حول الفروع، ويعتبرون الخلاف فيها خروجًا عن الدين وهدمًا لثوابته، ولو كان عندهم بقية من رسوخ العلم لعلموا أنهم يقاتلون في غير موطن، ويختلفون في غير محل.

وكان سبب خروج الخوارج في رأي الشاطبي ورفعها شعار (ألا حكم لله) هو الجهل بالقواعد فاستدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٥٧] مبني عندهم

---

(١) صحيح البخاري، ك/ أحاديث الأنبياء، ب/ قول الله تعالى: ﴿ ي ٻ ٻ ٻ د ﻣﺌﺎ﴾ [الحاقة: ٦] رقم (٣٣٤٤)، عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٢) الموافقات: ٤/ ١٢٩، الاعتصام ٢/ ٢١٢- ٢١٤.

على أن الآية عامة لا يلحقها التخصيص، ولو كانوا يعلمون قاعدة العرب (أن العموم قد يراد به الخصوص)، لما أعرضوا عن قوله تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ﴾ [النساء: ٣٥] وقوله: ﴿يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [المائدة: ٩٥] ولكن جهلهم هو الذي ساقهم إلى ما ذهبوا إليه (٢).



ويرى الشاطبي أن نصوص الإسلام تشبه الإنسان الصحيح السوي، فكما أن بعض أجزاء الإنسان لا تمثل صورته الكاملة، كذلك بعض نصوص الشريعة لا تعطي صورة كاملة صحيحة عنها، بل لابد من ضم جميع الأطراف بعضها لبعض، ثم يعقد الإمام مقارنة بين الراسخين في العلم وأهل الزيغ والجهل، فالراسخون في العلم يتصورون الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها بعضا، كأعضاء الإنسان، وشأن من في قلوبهم زيغ التمسك ببعض الأدلة، وترك ما يعارضه، وما ذلك إلا لجهلهم(٣).

ولأجل ذلك عدت المعتزلة من أهل الزيغ حيث اتبعوا قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠]، وأهملوا قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، وزاغت الجبرية عن منهج أهل الحق، لتمسكها بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [الصافات: ٩٦] وإعراضها عن قوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ٨٢﴾ [التوبة: ٨٢]، فكل من اتبع بعض أطراف الشرع من غير نظر فيما وراءها فإنه يضل ويشقى ويخرج عن الصراط المستقيم(٤).

والثاني: اتباع الهوى:

الهوى ميل الطبع إلى ما يلائمه، أو هو ما يعبر عنه باختلاف الشهوات والرغبات

---

(١) الاعتصام: ١/ ٢٩٤.

(٢) الاعتصام: ١/ ٣٠١.

(٣) الموافقات: ٣/ ٦٧.



والأمزجة، ولاشك أن للرغبات دورًا كبيرًا في رؤية الأشياء أو الحكم عليها من زاوية معينة، أو على حد قول الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله (ت ١٩٧٤م): هي التي تستولي على مقياس الحسن والقبح في الأشياء والأفكار(٢).

ويرى الإمام الشاطبي أن الفرق الضالة المذكورة في الحديث أصل خروجها أتباع أهوائها دون توخي مقاصد الشريعة(٣)، ولأجل ذلك سموا أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم وقدموها على الأدلة الشرعية، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا النصوص الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك، ويضرب الشاطبي أمثلة للفرق التي تتبع أهوائها، فأكثرهم أهل التحسين والتقبيح (المعتزلة)، ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم، وحاصل ما عولوا عليه تحكيم العقول مجردة، فشركوها مع الشرع في التحسين والتقبيح، ثم قصروا أفعال الله على ما ظهر لهم ووجهوا عليها أحكام العقل، فقالوا يجب على الله كذا، ولا يجوز أن يفعل كذا، فجعلوه محكومًا عليه كسائر المكلفين، ومن الفرق التي استحكم بها الهوى غير المعتزلة -في نظر الشاطبي-: القدرية والمرجئة والخوارج والباطنية(٤).

ويستدل الشاطبي على أن اتباع الأهواء من أسباب ظهور الفرق بحديث النبي ﷺ الذي فيه: «سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء، كما يتجارى الكلب بصاحبه»(٥)، فقد أخبر النبي ﷺ بما سيكون في أمته من تلك الأهواء التي افترقوا فيها إلى تلك الفرق.

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبي زهرة: ١/ ٨، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ، وينظر: ذم الهوى لأبي الفرج ابن الجوزي: صـ ٣٥، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

(٢) الموافقات: ٢/ ١٣٤.

(٣) الاعتصام: ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٦، ٣٠٠.

(٤) سنن أبي داود، ك/ السنة، ب/ شرح السنة، رقم (٤٥٩٧)، مسند أحمد رقم (١٦٩٣٧).

ويؤكد الشاطبي على أن صاحب الهوى إذا دخل قلبه وأشرب حبه، فلا تعمل فيه الموعظة ولا يقبل البرهان ولا يكترث بمن خالفه، ثم يقول: (واعتبر في ذلك بمعبد الجهني أول من قال بالقدر في البصرة (ت ٨٠هـ)، وعمرو بن عبيد المعتزلي (ت ١٤٤هـ) وسواهما، فإنهم كانوا حيث لقوا مطرودين من كل جهة، محجوبين عن كل لسان، مبعدين عن كل مسلم، ومع ذلك لم يزدادوا إلا تماديًا على ضلالهم، وملاومة على ما هم عليه: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ [المائدة: ٤١](٢).



ويبين الشاطبي أمرًا مهمًا في التعامل مع الآخرين وهو أنه ينبغي عدم التسرع في الحكم على الناس بأنهم من أهل الأهواء، فإتباع الهوى يرجع في المعرفة إلى كل أحد في نفسه؛ لأن اتباع الهوى أمر باطني لا يعرفه غير صاحبه، ولن يعرفه إلا إذا كان منصفًا، ولم يغالط نفسه، ولا يحكم على أحد بأنه من أهل الأهواء إلا إذا كان هناك دليل خارجي(٣).

هذا، ويرجع الإمام الشهرستاني جميع شبهات فرق الزيغ والضلال إلى أمرين: (إنكار الأمر بعد الاعتراف به، والجنوح إلى الهوى في مقابلة النص) (٤).

وينبغي التأكيد على أن اتباع الهوى، وميل الإنسان إلى شهواته، وانغماره في ملذاته، وإن كان مانعًا من تصور الحقائق وقبول المعارف(٥)، وأصلاً من أصول افتراق الأمة، إلا أنه ضرورة لبقاء الإنسان وعمارة الدنيا، فلولا ميل الإنسان إلى الطعام والشراب

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٩٩.

(٢) الاعتصام: ٢/ ٢٦٥، ٢٦٦.

(٣) الملل والنحل: ١/ ١٧.

(٤) ينظر: الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة لأبي محمد بن السيد البطليوسي: صـ ١٢٤، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.



لما استمر وجوده، ولولا ميله إلى النساء لانقطع نسله من زمن بعيد، ولأجل ذلك فإتباع الهوى ليس مذمومًا مطلقًا، بل المذموم منه هو ما زاد على جلب المصلحة ودفع المضرة، حتى يمثل خروجًا عن تعاليم الإسلام وتخليًا عن حدود الحلال والحرام(٢)، وقد بين الشاطبي هذا الأمر بيانًا شافيًا حيث أكد أن اتباع الهوى على ضربين: ممدوح ومذموم، فالممدوح منه ما كان تابعًا للأمر والنهي، وصاحبه قدم الهدى فاستنار به في طريق هواه، وهذا شأن المؤمنين الأتقياء، والمذموم منه، ما كان الهوى مقصودًا أوليًا، سواء جاء الأمر والنهي تابعين له، أو غير تابعين(٣).



الثالث: تقليد الآخرين:

لا ريب أن نزعة التقليد متغلغلة في النفوس توجهها من حيث لا تشعر؛ ذلك لأن سلطان الأفكار التي اكتسبت قداسة بمرور الأجيال يسيطر على القلوب، ويدفع العقول إلى وضع البراهين؛ لبيان حسنها وقبح غيرها، ومن الطبيعي أن يدفع ذلك إلى الاختلاف والتفرق، إذ كل شخص يناقش غيره وهو مصفد بقيود الأسلاف(٤).

ولهذا يجعل الإمام الشاطبي التقليد سببًا من أسباب تفرق الأمة، فالتصميم على اتباع العوائد الفاسدة، أو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ هو التقليد المذموم الذي مال بأكثر المتأخرين من أهل الفرق، ويزاد خطر التقليد إذا كان المقلَّد جاهلاً لم يبلغ مبلغ العلماء، أو كان المقلِّد فصيحًا داعيًا لآرائه وأفكاره(٥).

ويبين الإمام الشاطبي بالمثال أثر التقليد في نشأة فرقة القرامطة، فحمدان ابن قرمط

---

(١) ذم الهوى: صـ ١٢١.

(٢) الاعتصام: ١/ ٦٤.

(٣) تاريخ المذهب الإسلامية: ١/ ٩.

(٤) الاعتصام: ٢/ ٢١٠- ٢١٢.

(المنسوب إليه القرامطة)، كان رجلاً من أهل الكوفة مائلاً إلى الزهد، فصادفه أحد دعاة الباطنية وهو متوجه إلى قريته، فلما رآه مائلاً إلى الديانة أتاه من هذا الباب، فقال له: إني لم أعمل إلا بأمر، فقال حمدان: وبأمر من تعمل؟ قال: بأمر مالكي ومالكك ومن له الدنيا والآخرة، قال حمدان: ذلك رب العالمين، قال: صدقت، قال: وما غرضك في البقعة التي أنت متوجه إليها؟، قال: أمرت أن أدعو أهلها من الجهل إلى العلم، ومن الضلال إلى الهدى، فقال له حمدان: أنقذني أنقذك الله، وأفض عليّ من العلم ما تحييني به، فما أشد احتياجي لمثل ما ذكرت، فقال له: ما أمرت أن أخرج السر المكنون إلى كل أحد إلا بعد الثقة به والعهد إليه، قال: فما عهدك؟ اذكره فإني ملتزم به، فقال: أن تجعل لي وللإمام عهد الله على نفسك ألا تخرج سر الإمام الذي ألقيه إليك، ولا تفشي بسري، فالتزم حمدان عهده، ثم اندفع داعي الباطنية في تعليمه فنون جهله، حتى استدرجه واستغواه، واستجاب له في جميع ما ادعاه، ثم انتدب نفسه للدعوة، وصار أصلاً من أصولها، وتجمع حوله أتباع سموا القرامطة [٢].

هذا، ويبين أبو القاسم ابن عساكر ت ٥٧١هـ أثر التقليد في تكوين آراء فرقة المعتزلة، فإن كثيرًا من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى التقليد لرؤسائهم، ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم ينزل الله به سلطانا، وخالفوا في رؤية الله بالأبصار، وجحدوا عذاب القبر، ودانوا بخلق القرآن، وزعموا أن العباد يخلقون الشر، إلى غير ذلك من الآراء التي خالفوا فيها أهل السنة[٣].

ويرى حجة الإسلام الغزالي ت ٥٠٥هـ أن من دوافع التقليد: حب التشبه، والترفع

(١) الاعتصام: ١/ ٢١٠ وما بعدها.

(٢) تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعري لأبي القاسم بن عساكر: صـ١٥٦، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.



عمن يعتقد أنه دون المرتبة في الفضل والذكاء[٢]، كما يؤكد على أن التقليد يقيد صاحبه ويعمي بصره وبصيرته، وأن له شيطانًا يستحكم من غواية الإنسان، فكم من مقلد قيده معتقده عن أن يجاوزه، فلا يمكن أن يخطر بباله غيره، وصار نظره موقوفًا على مسموعه، فإن لمع له برق على بعد، وبدا له معنى من المعاني التي تباين مسموعه حمل عليه شيطان التقليد حملة، وقال: كيف يخطر هذا ببالك؟ فيرى هذا غرورًا من الشيطان، فيتباعد عنه ويحترز عن مثله[٣].

ويرى الغزالي أن حجاب التقليد لا يرتفع إلا بترك التعصب للآراء، والترفع عن كل معبود سوى الله تعالى، وأعظم المعبودات التي يجب الترفع عنها حتى يرفع حجاب التقليد هو الهوى[٤].

هذا، ويذكر الشاطبي سببًا آخر من أسباب التفرق وهو التعصب أثناء تعقيبه على تقليد الآخرين، فعلامة المقلد: أن يتعصب لرأيه ولا يلتفت إلى غيره، إلا أن الشاطبي لم يجعل التعصب سببًا مستقلاً؛ لأنه عنده راجع إلى اتباع الهوى[٥].

ولاشك أن التعصب يرجع إلى اتباع الهوى -كما ذكر الشاطبي- لكن للتعصب أسبابًا أخرى، فقد ينشأ عن التقليد، فقدسية الآراء التي يقلدها المرء تدفعه إلى التعصب لها، ولعل هذا هو السبب الذي جعل الشاطبي يجعله علامة -للتقليد المذموم- كما قد يكون سببه عدم إدراك الموضوع من جميع جوانبه، فالمتعصب لا

---

(١) فضائح الباطنية لحجة الإسلام الغزالي: صـ ٣٥، ت/ د/ عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت بدون تاريخ.

(٢) إحياء علوم الدين لحجة الإسلام الغزالي: ١/ ١٨٤، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

(٣) إحياء علوم الدين: ٣/ ٧٥.

(٤) الاعتصام: ١/ ٢١٨.

يفتح قلبه وفكره إلا على جانب واحد منه(٢).

وأيا ما كان سبب التعصب فإن شر كله، ولقد رأينا التعصب يدب في عروق بعض المسلمين حتى إنه ليخرج من يخالفه وفريقه الرأي من دائرة الإسلام، وأقلهم حكمًا يحكم على المخالفين لرأيه وفكره بأنه متساهل أو مبتدع أو عقيدته فيها دخل، ولقد استحكم التعصب ببعض شباب الأمة في هذه الآونة حتى أورثه بغض المسلمين والموحدين، حتى وصل الحال أنك واجد في صفوف المسلمين من يحمل بغضًا وكرهًا لمن يشهد ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، قد لا يحمل بعضه لأعداء الأمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



ويرى الشيخ محمد أبو زهرة -رحمه الله- أن التعصب للعربية كان جوهر الأسباب التي فرقت الأمة، فقد كان لانبعاثه أثر في الاختلاف بين الأمويين والهاشميين أولاً، ثم الاختلاف بين الخوارج وغيرهم بعد ذلك، فقد كانت القبائل التي انتشر فيها مذهب الخوارج من القبائل الربعية، لا من القبائل المضرية، والنزاع بين الربعيين والمضريين كان موجودًا قبل الإسلام، إلا أنه اختفى في بداية ظهور الإسلام، حتى ظهر في فرقة الخوارج(٣).

ولا ريب أن التعصب باب عظيم تدخل منه الشياطين إلى قلوب بني آدم لإفساد ما بينهم، وأنه مانع من إدراك الحقائق، كما أنه يزيد في دواعي الضلال ويهيج بواعث التمادي والإصرار، ولاسيما إذا صاحبه النظر إلى الخصوم بعين التحقير والازدراء، فإن ذلك يثير دواعي المعاندة والمخالفة، ويرسخ في النفوس الاعتقادات والآراء الباطلة(٤).

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية: ١/ ٩.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية: ١/ ١٣.

(٣) ينظر: إحياء علوم الدين: ١/ ٤٠، ٣/ ٣٤، الاقتصاد في الاعتقاد: صـ ١٥.

وباعتبار التعصب سببًا من أسباب افترق الأمة -ولاشك أنه كذلك- يكون مجموع أسباب افتراق الأمة عند الإمام الشاطبي خمسة، أحدهما قدري، والأربعة الأخرى داخلة تحت كسب العباد.

ولا يخفى أن هناك أسبابًا أخرى لافتراق الأمة غير التي ذكرها الشاطبي، منها: التنازع على الخلافة، ومجاورة المسلمين لكثير من أهل الديانات الأخرى، ودخول بعضهم في الإسلام، وورود المتشابه في القرآن الكريم، إلى غير ذلك من الأسباب التي لم يتعرض لها الإمام(٢).

(١) ينظر: الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف لأبي محمد بن السيد البطليوسي، ت/ د/ محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١١ وما بعدها، الآراء والمعتقدات غوستاف لويون، صـ ١٩١، ترجمة: عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

المبحث الرابع

سبل علاج افتراق الأمة عند الإمام الشاطبي

كـان الإمـام الشـاطبي مشـغولاً بقضـية افتـراق الأمـة وانقسـامها علـى نفسـها، ولاسـيما وهـو الـذي عـاش عصـر جنـي ثمـار الفرقـة والانقسـام في بـلاد الأنـدلس، مـن سـقوط الممالـك، وضـياع هيبـة الإسـلام، وتحكـم الأعـداء، ولـذلك توسـع في الحـديث عـن افتـراق الأمـة، وفي أثنـاء توسـعه وضـع بـذورًا صـالحة للعـلاج، غيـر أنهـا تحتـاج إلـى تربـة خصـبة وإلـى متعهد أمين يرعاها، وهذه البذور أو السبل يمكن إجمالها فيما يلي:

١ـ النظر إلى مقاصد المخالفين:

فكثيـر مـن أهـل الفـرق أو المخـالفين في الـرأي قـد يكـون مقصـده حسـنًا، لكنـه ضـل الطريـق الموصـل إليـه، فـإذا وضـع في الاعتبـار حسـن المقصـد، فـإن ذلـك ادعـى للتقـارب وأقـرب للوفـاق، ويضـرب الشـاطبي مثـالاً بمسـألة يعظـم فيهـا الخـلاف، لكنـه يمكـن الالتقـاء عنـد نقطـة فيهـا للوفـاق، تلـك المسـألة هـي (إثبـات الصـفات ونفيهـا)، فمـن أشـد مسـائل الخـلاف مسـألة إثبـات الصـفات، حيـث نفاهـا مـن نفاهـا، فـإذا نظرنـا إلـى مقاصـد الفـريقين وجـدنا كـل واحـد منهـا حائمًـا حـول حمـى التنزيـه، ونفـي النقـائص وسـمات الحـدوث، وهو مطلوب الأدلة، وإنما وقع خلافهم في الطريق.

ويـرى الشـاطبي أن الخـلاف الـذي يتحـد فيـه المقصـد، ويلتقـي مـع مطلـوب الأدلـة وإن كـان في مسـائل أصـول الـدين إلا إنـه يشـبه الخـلاف في الفـروع، بمعنـى أنـه يكـون مستسـاغًا لا إنكار فيه(٢).

ولاشـك أن للنظـر إلـى مقاصـد المخـالفين أثـرًا كبيـرًا في تقريـب المسـافات بيـنهم وتقليـل

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢١٧، الموافقات: ٤/ ١٦٢.

حـدة الخـلاف، لكـن لا يصـل إلـى هـذه الدرجـة إلا مـن تجـرد عـن التعصـب ونظـر بعـين الإنصـاف والرضـا، وحـاول بقـدر جهـده أن يحمـل آراء المخـالفين علـى محمـل يقتـرب مـن الصـواب، إن لـم يكـن صـوابًا، فـإن لـم يجـد حملهـا علـى أخـف المحامـل لا أشـدها؛ تحسـينًا للظـن بالمسـلمين مـا اسـتطاع إلـى ذلـك سـبيلاً[٢]، والإنسـان في هـذا المقـام بـين أمرين:



أحدهما: أن يسيء الظن بالمسلمين ويطعن عليهم، **والثاني**: أن يحسن الظن بهم، ويكف لسانه عن الطعن فيهم، حتى وإن كان مخطئًا، فالخطأ في حسن الظن بالمسلمين أسلم من الصواب بالطعن فيهم، فلو سكت إنسان عن لعن إبليس أو لعن أبي جهل أو أبي لهب أو أي أحد من الأشرار طول عمره، لم يضره السكوت، ولو هفا هفوة بالطعن في مسلم بما هو منه بريء عند الله فقد تعرض للخطر[٣].

ومـا أحسـن صـنيع الإمـام ابـن حـزم ت ٤٥٦هـ ـ وهـو يـذكر مـا في كتـب أهـل الكتـاب مـن مناقضـات وأكاذيـب، إذ قـال: (ولـيعلم كـل مـن قـرأ كتابنـا هـذا أننـا لـم نخـرج مـن الكتـب المـذكورة شـيئًا يمكـن أن يخـرَّج علـى وجـه مـا وإن دق وبعـد... وإنمـا أخرجنـا مـا لا حيلـة فيـه ولا وجـه أصـلاً إلا للـدعاوى الكاذبـة التـي لا دليـل علهـا لا محـتملاً ولا خفيًـا) [٤]، وإن الـذي ذكـره الإمـام ابـن حـزم هـو الطريـق الأولـى أن نسـلكه مـع المسـلمين الـذين يخالفوننـا في الآراء والأفكـار، وهـو أمـر ممكـن لـو سـمحنا لأنفسنا بـذلك وحرصـنا علـى جمع الكلمة وكنا في ذلك صادقين.

وإن هنـاك الكثيـر مـن مسـائل الخـلاف بـين المسـلمين يمكـن التقريـب فيهـا بـالنظر إلـى

---

(١) العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لمحمد بن إبراهيم بن الوزير: ٨/ ٧٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد: صـ ١٣١.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ١/ ١٣٩.



مقاصد المختلفين الملتقية مع مطلوب الأدلة، فمثلاً: مسألة تفويض النصوص الموهمة للتشبيه أو تأويلها، تلك المسألة التي لا تزال مشتعلة بين أبناء الأمة، حتى إن بعضهم يجعلها معيارًا للحكم بصحة العقيدة أو فسادها، تلك المسألة يمكن أن يلتقي الطرفان فيها عند نقطة واحدة تجعل الخلاف خلاف تنوع وليس خلاف تضاد؛ ذلك لأن مقصد الفريقين هو تنزيه الباري عما لا يليق به، فمذهب السلف: تفويض المراد مع القطع بأن المعنى المتبادر غير مقصود؛ تنزيهًا لله تعالى، ومذهب الخلف: تأويل النصوص مع القطع بأن المعنى المتبادر غير مقصود؛ تنزيهًا للباري تعالى، فقد اشترك الفريقان في التنزيه؛ وهذا هو المهم في العقيدة(٢).

ومسألة دخول الأعمال في مسمى الإيمان أو خروجها عنه، يمكن التقاء الفريقين فيها، فمقصد من فسر الإيمان بالتصديق هو الإيمان في لغة العرب، أو ما يتحصل به أصل الإيمان، ومقصد من جعل الإيمان داخلاً في مسمى الإيمان هو الإيمان الشرعي، أو ما يتحقق به كمال الإيمان، وبذلك يعود الخلاف لفظيًا لا محذور فيه، إلا ما يحصل من عدوان أحد الفريقين على الآخر، وجعل ذلك سببًا للافتراق والتشرذم(٣) وغير ذلك من المسائل كثير.

٢- الحديث عن المخالفين بالأوصاف لا بالتعيين:

يرى الإمام الشاطبي ألا يتكلم عن الفرق المخالفة بتعيينها بأن يقال: هؤلاء الفرق هم بنو فلان وبنو فلان، أو هؤلاء هم فرقة كذا الداخلة تحت وعيد النبي ﷺ في الحديث؛

---

(١) ضوابط التأويل وأحكامه في العقيدة الإسلامية، د/ مسعد عبد السلام، صـ٤٨، بحث منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة العدد (٣٢).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ٢/ ٤٦٢- ٤٧٠، شرح جوهرة التوحيد للإمام البيجوري: صـ٧٥، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠١١م.

لأن ذلك مما يقوي داعي الخلاف والفرقة ويورث العداوة والبغضاء، كما يرى الشاطبي أن في إخباره ﷺ عن الفرقة الناجية دون غيرها من الفرق المخالفة تأكيدًا لما ذهب إليه من عدم التعيين؛ لأن ذلك أحرى للستر على الأمة[٢].



ولا يجوز تعيين فرقة بأنها من فرق الضلال في رأي الشاطبي إلا في موضعين:

الأول: أن يكون الشرع ورد بالتعيين مثل الخوارج الذين عينهم النبي ﷺ، وأخبر عنهم بأنهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، ومثل القدرية الذين أخبر عنهم النبي ﷺ بأنهم مجوس هذه الأمة[٣].

والثاني: إذا كانت الفرقة داعية إلى ضلالها وتزينه في قلوب الناس، فهؤلاء لضررهم على المسلمين لابد من الكلام عنهم تعيينًا؛ بيانًا لضلالهم؛ إذ ما يعود على المسلمين بتركهم أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم. فإذا فقد هذان الأمران فلا يجوز تعيين طائفة معينة بأنها من فرق الضلال.

والشاطبي إذ يرى عدم تعيين فرقة بأنها من الفرق المقصودة في الحديث، إلا أنه يذكر أوصاف تلك الفرق، فمن أوصافهم: حرصهم على الفرقة، وسعيهم إليها، وأتباعهم ما تشابه من القرآن؛ ابتغاء الفتنة، ومن أوصافهم: ذم المتقدمين ممن اشتهر صلاحهم وعلمهم واقتداء الخلف بهم، ومدح من لم يثبت له ذلك، كما فعل الخوارج مع الصحابة الكرام، ومع عبد الرحمن بن ملجم المرادي (قاتل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه)، ومن صفاتهم: قتل أهل الإسلام وترك أهل الأوثان[٤]؛ فكل من تتحقق فيه هذه

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٥٣- ٢٨٢.

(٢) سنن أبي داود، ك/ السنة، ب/ في القدر، رقم (٤٦٩١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، سنن أبي داود، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.

(٣) الاعتصام: ٢/ ٢٦٢- ٢٦٤، الموافقات: ٤/ ١٢٩.

الأوصاف فهو في الفرق المخالفة(٢).

وإن ذلك الأمر الذي ذكره الشاطبي لمن الأهمية بمكان، فكل مسلم صادق يحرص على تعريف الآخرين بالخير وإبعادهم عن الشر، بعد التزام ذلك والعمل به، بدون التعرض للأشخاص أو الفئات أو الطوائف والفرق، فالحديث عن الخير المجرد أدعى لقبوله في النفس، بخلاف الحديث عن الخير مصحوبًا بالتعريض بالآخرين أو التصريح بما هم عليه، فإن ذلك أدعى للشقاق وعدم الوفاق، ويزداد الأمر خطورة إذا تبادلت كل طائفة من المسلمين ذلك، فلكل علماؤه، ولكل منابره، مما يعني انشغال الأمة بنفسها عن قضاياها الكبرى، فتضييع هيبتها ويتحكم فيها أعداؤها، وإذا علم كل مسلم أن الله تعالى لم يسلطه حكما على الآخرين، وحرص مع ذلك على لم الشمل لكفاه البيان المجرد والنصيحة بالحسنى، قال تعالى: ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢﴾ [الغاشية: ٢٢].



٣- تعريف المخالفين بالدليل:

السبيل الثالث لجمع كلمة الفرق المختلفة في محيط الأمة، هو ما يمكن أن نسميه فتح باب الحوار بين تلك الفرق، أو ما سماه الشاطبي (تعريف المخالف بالدليل)، فبدلاً من أن نشغل أنفسنا بالحكم على الآخرين، فهلا شغلناها بتصحيح ما عند الآخرين، وتعريفهم مخالفتهم بالأدلة الواضحة، فقد يعرض الدليل على المخالف فيرجع إلى الوفاق؛ لظهوره عنده، وقد يكون المخالف يفهم خطأ فيحتاج إلى من يفتح عينيه على الصواب، ويأخذ بيديه إلى الحق، لا من يحكم ببعده وإقصائه وخروجه عن جماعة الإسلام، ويضرب الشاطبي مثالاً يبين به أثر الحوار مع الآخرين وتعريفهم الحق بالبرهان في الرجوع إلى الحق، فالحرورية (الخوارج) عندما خرجوا على علي رضي الله عنه أرسل إليهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما؛ ليحاورهم ويبصرهم، فلما جاءهم

(١) الاعتصام: ١/ ١٦٩، ٢/ ٢٦٩.

ابن عباس قال لهم: ماذا نقمتم على أمير المؤمنين؟ قالوا: ثلاثًا، قال: وما هذه؟ قالوا: حكم الرجال في أمر الله، وقد قال الله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، قال: وماذا؟ قالوا: قاتل ولم يسب ولم يغنم، فلئن كانوا مؤمنين ما حل قتالهم، ولئن كانوا كافرين لقد حل قتالهم وسبيهم، قال: وماذا؟ قالوا: ومحا نفسه من إمرة المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.



فقال عبد الله بن عباس: أرأيتم إن أتيتكم من كتاب الله وسنة نبيه ما ينقض قولكم هذا أترجعون؟ قالوا: ومالنا لا نرجع؟ قال: أما قولكم: حكم الرجال في أمر الله فإن الله قال في كتابه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقال تعالى في المرأة وزوجها: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾ [النساء: ٣٥] فناشدتكم الله أيهما أفضل تحكيم الرجال في دماء المسلمين وفي إصلاح ذات البين أم في دم أرنب وفي بضع امرأة؟، قالوا: في دماء المسلمين وإصلاح ذات البين، فقال: أخرجتم من هذه؟ قالوا: نعم.

قال: أما قولكم: محا نفسه من إمرة المؤمنين، فإن نبي الله ﷺ يوم الحديبية حين صالح أبا سفيان وسهيل بن عمرو محا من الكتاب الذي كتب، (هذا ما صالح عليه محمد رسول الله) وأمر أن يكتب: (هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله) أخرجتم من هذه؟ قالوا: نعم.

قال: وأما قولكم: قاتل ولم يسب ولم يغنم، هل ترضون أن يسبي أمكم عائشة؟فإن قلتم نسبيها ونستحل منها ما نستحله من غيرها فهذا كفر، وإن قلتم: ليست بأمنا فقد كفرتم، وإن قلتم: لا تسبي فهذا ما فعله أمير المؤمنين، فلما ناقشهم ابن عباس

وحاورهم ونصرهم بالدليل والبرهان رجع معه من الخارجين ألفان[(٢)].

كما بين الشاطبي أثر الحوار ومناقشة الآخرين بالدليل في رجوع الخليفة العباس الواثق ت ٢٥٦هـ عن القول بخلق القرآن ونفر ممن في مجلسه، عندما ناقش أحد علماء أهل السنة أحمد بن أبي دؤاد ت ٢٤٠هـ، الذي كان يدعو إلى القول بخلق القرآن، ويكره العلماء، ومن دونهم على ذلك[(٣)].

كما ذكر محاورة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ت ١٠١هـ رضي الله عنه لغيلان الدمشقي ت (بعد ١٠٥هـ) ورجوع غيلان عن القول بالقدر فترة من الزمن[(٤)].

وليس من شك أن تعريف المخالف بالدليل أمر مهم في التقريب بين فرق المسلمين، لكنه لا يؤتي ثماره إلا إذا تحققت آداب الحوار والتي منها: حسن الاستماع، والكلمة الطيبة، والإنصاف والعدل، والرجوع إلى الحق والاعتراف بالخطأ، وتجنب الغضب والضجر، وترك العجب، وغير ذلك من الآداب التي ينبغي تحقيقها عند محاورة الآخرين ومناقشتهم[(٥)].

٤ـ الرفق والتلطف مع المخالفين:

لا ريب أن إلف الباطل واعتقاده لا يزال إلا بالمشقة؛ فالنفوس تنفر من الخروج عما ألفته، ولذلك تحتاج إلى الملاطفة والرفق في أخذها من الباطل المألوف إلى الحق[(٦)]،

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢١٧.

(٢) الاعتصام: ١/ ٢٩٨ وما بعدها.

(٣) الاعتصام: ١/ ٨٤.

(٤) ينظر أصول الجدل والمناظرة في القرآن والسنة د/ أحمد بن إبراهيم العثمان: صـ٥١٩- ٥٧٠، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(٥) أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة: صـ٥٢٩.

وهـذا مـا جعـل الإمـام الشـاطبي يجعـل مـن السـبل التـي بهـا يعـالج افتـراق الأمـة الترفـق مـع المخـالف، فمتـى حصـل خـلاف مـن أحـدهم ذاكـره برفـق، ولـم يـره أنـه خـارج مـن السـنة، بـل يريـه أنـه مخـالف للـدليل الشـرعي، مـن غيـر تعصـب ولا إظهـار غلبـة، فـذلك أدعـى إلـى القبول وترك العناد وإطفاء نار العصبية(٢).

هـذا، وإذا وضـع في الاعتبـار تجنـب أسـباب افتـراق الأمـة التـي ترجـع إلـى كسـب العبـاد والتي سبق وذكرها الشاطبي، كانت سبل النجاة ثمانية.

والله أعلم.

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٦١، الموافقات: ٢/ ٨١.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ، وعلى آله، وصحبه، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.



وبعد

فقد عشت مع هذا البحث مدة أعالج قضاياه، وأرتب مسائله، وأهذب شوارده، وقد توصلت بحمد الله إلى عدد من النتائج، منها:

١ – أن الإمام الشاطبي كان أشعري العقيدة، مالكي المذهب، صوفي الاتجاه.

٢ – أن حياة الإمام الشاطبي إبان القرن الثامن الهجري، ومعاصرته لما عاشه المسلمون في الأندلس من أحداث أليمة كانت ثمرة لصراع واختلاف طال أمده، كل ذلك جعله يتألم كغيره، ويحاول أن يتناول قضية افتراق الأمة باحثًا في مسائلها الشائكة، ومستعرضًا لأسبابها وسبل علاجها.

٣– أن كل اختلاف وتفرق لم يورث عداوة ولا بغضاء ولا فرقة فهو ممدوح، وأن كل اختلاف وتفرق أدى إلى العداوة والتنافر والتنابذ والقطيعة فليس من أمر الدين في شيء.

٤ – أن التفرق المذموم هو التفرق في أصول الدين وقواعده الكلية، بخلاف الاختلاف في الفروع فإنه أمر لابد منه للتوسعة على الناس، حتى لا يضيق عليهم في أمر دينهم.

٥ – أن الراجح في العدد الوارد في حديث افتراق الأمة: أنه لا يفيد الحصر؛ لأنه لا دليل على ذلك، فضلاً عن أن محاولة حصر الفرق الموجودة في الأمة في العدد المذكور فيها قدر من التعسف، بالإضافة إلى أن في ذلك وقفًا لعجلة التاريخ.

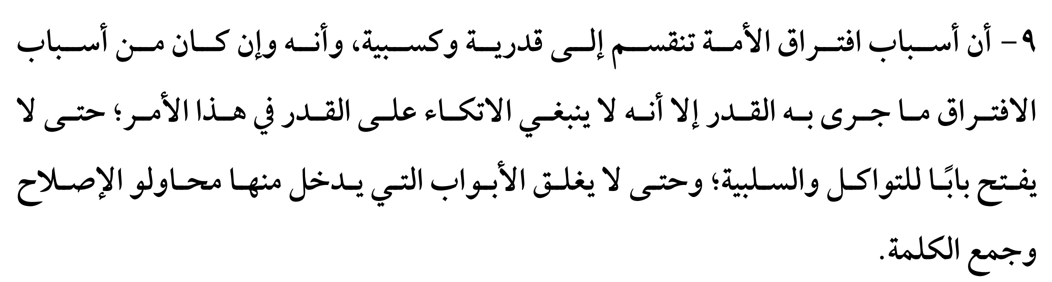
٦ – أن إخبار النبي ﷺ بأن اثنتين وسبعين فرقة في النار لا يستلزم كفر تلك الفرق، بل

جميع الفرق يدخل في محيط أمة الإسلام، فالوعيد بالنار يتعلق بالعاصي كما يتعلق بالكافر.

٧- أن الواجب على كل مسلم أن يحترز من إطلاق الحكم بالتكفير ما استطاع إلى ذلك سبيلا.



٨- أن مفهوم الفرقة الناجية معنى واسع لا يجوز حصره في الفقهاء وحدهم، ولا في أهل الحديث، ولا في الأشاعرة، أو الماتريدية، أو غيرهم، وأن محاولة حصر الفرقة الناجية في تسمية معينة تضييق لرحمة الله الواسعة.



٩- أن أسباب افتراق الأمة تنقسم إلى قدرية وكسبية، وأنه وإن كان من أسباب الافتراق ما جرى به القدر إلا أنه لا ينبغي الاتكاء على القدر في هذا الأمر؛ حتى لا يفتح بابًا للتواكل والسلبية؛ وحتى لا يغلق الأبواب التي يدخل منها محاولو الإصلاح وجمع الكلمة.

١٠- أن الجهل من أعظم أسباب افتراق الأمة، وهو أعم من عدم معرفة الحكم، بل يشمل الجاهل بالحكم، وكذا الذي يفهمها فهمًا مغلوطًا أو مقطوعًا عن مقاصد الإسلام.

١١- أن من أسباب افتراق الأمة: اتباع الهوى، وتقليد الآخرين، والتعصب للآراء والأفكار.

١٢- أن سبل علاج تفرق الأمة عند الإمام الشاطبي ثمانية، أربعة منها ترجع إلى اجتناب أسباب الفرقة، والأربعة الأخرى هي (النظر إلى مقاصد المخالفين، الحديث عن المخالفين بالأوصاف لا بالتعيين، تعريف المخالف بالدليل (فتح باب الحوار)، التلطف والرفق بالمخالفين.

والله أعلم.

فهرس المصادر والمراجع

١ - الآراء والمعتقدات. غوستاف لوبون، ترجمة عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

٢ - إحياء علوم الدين لحجة الإسلام الغزالي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٣- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤ - الاستقصاء لأخبار دول الغرب الأقصى لشهاب الدين السلاوي. دار الكتاب- الدار البيضاء، بدون تاريخ.

٥- أصول الجدل والمناظرة في القرآن والسنة، د/ أحمد إبراهيم العثمان، دار ابن حزم، بيروت ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٦ - الاعتصام للإمام الشاطبي، ت د/ محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخرين دار الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٧- الاعتصام للإمام الشاطبي، ت/ د. مصطفى أبو سليمان الندوى، دار الخاني، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٨- الأعلام خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

٩- أعلام المغرب العربي، عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٠- الإفادات والإنشادات للإمام الشاطبي ت/ د. محمد أبو الأجفان، الرسالة بيروت ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١١- الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من أهل البدع، عبد الرحمن أدم علي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م

١٢- إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- مصر- ط ١٣٨٩ - ١٩٦٩م.



١٣- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف لأبي محمد بن السيد البطليوسي، ت/ محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٤- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

١٥- برنامج المجاري لأبي عبد الله محمد المجاري ت/ د. محمد أبو الأجفان دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٢م.

١٦- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لأبي الفضل السكسكي. ت/ د. بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار -الأردن- الزرقا، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٧- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر الإسفراييني ت/ كمال الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٨- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري، لأبي القاسم بن عساكر، دار الكتاب العربي -بيروت- ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٩- تاريخ قضاة الأندلس لأبي الحسن علي المالكي الأندلسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٠- تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبي زهرة، دار الفكر العربي القاهرة- بدون تاريخ.

٢١- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ بن حجر العسقلاني- دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢٢- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل للقاضي أبي بكر الباقلاني، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٣- التنبيه والرد لأبي الحسين الملطي ت/ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢٠٠٧م.

٢٤- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لسراج الدين ابن الملقن، دار النوادر دمشق،



سوريا، بدون تاريخ.

٢٥- الجـامع لأحكـام القـرآن لأبـي عبـد الله القرطبـي دار الكتـب المصـرية، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٢٦- الحـدائق في المطالـب العاليـة الفلسـفية العويصـة، لأبـي محمـد بـن السـيد البطليوسي، دار الفكر- دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٧- حـديث افتـراق الأمـة والطائفـة الناجيـة (دراسـة منهجيـة نقديـة د/ كايـد يوسـف قرعـوش، مجلـة الجامعـة الأردنيـة في الدراسـات الإسـلامية، العـدد ١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٨- حقيقـة الفرقـة الناجيـة. سـقاف بـن علـي الكـاف، دار القلـم، دمشـق، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٢٩- الـدرر الكامنـة في أعيـان المائـة الثامنـة، لابـن حجـر العسـقلاني، مجلـس المعـارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٣٠- دولـة الإسـلام في الأنـدلس: محمـد بـن عبـد الله بـن عنـان المصـري، مكتبـة الخـانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٣١- ذم الهـوى: لأبـي الفـرج الجـوزي، دار الكتـاب العربـي، بيـروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٣٢- إرشـاد السـاري لشـرح صـحيح البخـاري للقطـب القسـطلاني، المطبعـة الكبـرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.

٣٣- سـنن ابـن ماجـه ت/ محمـد فـؤاد عبـد البـاقي، دار إحيـاء الكتـب العربيـة عيسـى البابي الحلبي، مصر، بدون تاريخ.

٣٤- سـنن أبـي داود ت/ محمـد محيـى الـدين عبـد الحميـد، المكتبـة العصـرية، بيـروت، بدون تاريخ.

٣٥- سـير أعـلام النـبلاء للحـافظ الـذهبي، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت، ط٣، ١٤٠٥هـ-





١٩٨٥م.

٣٦- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد محمد مخلوف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٧- شرح جوهرة التوحيد للإمام البيجوري، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠١١م.

٣٨- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ت/ شعيب الأرناؤوط د/ عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣٩- شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني، ت/ د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٠- شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين التفتازني، دار المعارف النعمانية، باكستان، ط١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٤١- شرح المواقف للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٤٢- شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط٢، ١٣٩٢هـ.

٤٣- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٤٤- صحيح البخاري، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٥- صحيح ابن حبان، ت/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٤٦- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للحافظ شمس الدين السخاوي، مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.

٤٧- ضوابط التأويل وأحكامه في العقيدة الإسلامية، د/ مسعد عبد السلام عبدالخالق، بحث منشور في حولية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة عدد (٣٢).

٤٨- اعتقـادات فـرق المسـلمين والمشـركين لفخـر الـدين الـرازي، ت/ د. علـي سـامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٤٩- عقائـد الـثلاث والسـبعين فرقـة لأبـي محمـد اليمنـي مـن علمـاء القـرن السـادس الهجـري ت/ محمـد بـن عبـد الله الغامـدي، مكتبـة العلـوم والحكـم، المدينـة المنـورة، ط٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٥٠- العواصـم مـن القواصـم في الـذب عـن سـنة أبـي القاسـم لمحمـد بـن إبـراهيم بـن الوزير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٥١- غايـة المـرام في علـم الكـلام لسـيف الـدين الآمـدي ت/ د. حسـن محمـود عبـد اللطيف الشافعي، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، بدون تاريخ.

٥٢- غايـة النهايـة في طبقـات القـراء لشـمس الـدين بـن الجـزري، مكتبـة ابـن تيميـة، بـدون تاريخ.

٥٣- افتـراق الأمـة إلـى نيـف وسـبعين فرقـة/ محمـد بـن إسـماعيل الصـنعاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٥٤- فتـاوى الإمـام الشـاطبي، تحقيـق وتقـديم د/ محمـد أبـو الأجفـان، مطبعـة الكواكـب، تونس، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٥٥- الفـرق بـين الفـرق لعبـد القـاهر البغـدادي، دار المعرفـة، بيـروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٥٦- الفصـل في الملـل والأهـواء والنحـل، لابـن حـزم الظـاهري، دار الكتـب العلميـة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥٧- فضـائح الباطنيـة لحجـة الإسـلام الغزالـي، ت/ د. عبـد الـرحمن بـدوي مؤسسـة دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون تاريخ.

٥٨- الفكـر السـامي في تـاريخ الفقـه الإسـلامي، محمـد بـن الحسـن القاسـمي، دار الكتـب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.



٥٩- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات عبد الحي الكتاني، ت/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٦٠- الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٦١- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج للتبكتي، ت أ/ محمد مطيع، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٢- مراعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعبيد الله المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٣- المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٦٤- مسند الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٦٥- المسالك في شرح موطأ الإمام مالك، للقاضي ابن العربي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٦٦- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، بدون تاريخ.

٦٧- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٦٨- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٦٩- معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف سركيس، مطبعة سركيس مصر، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.

٧٠- معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي، دار الكتاب العربي، لبنان، بدون تاريخ.

٧١- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٧٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ت/ عدد من الباحثين في

جامعة أم القرى، نشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧٣- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٧٤- الملل والنحل للشهرستاني، دار المعرفة، بيروت، ط ٧، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٥- الموافقات للإمام الشاطبي، ت/ الشيخ عبد الله دراز، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٧٦- الموافقات للإمام الشاطبي، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٧٧- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لشهاب الدين المقرى التلمساني، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٧٨- نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي، ت/ د. عبد الحميد الهرامة، دار الكاتب، ليبيا، ط٢، ٢٠٠٠م.









فهرس الموضوعات